



منظمة
العمل
الدولية

الاتجاهات الديمغرافية وسوق العمل في اليمن



ميشال بروني
اندريا سالفيني
لارا اهلنهوت



منظمة العمل الدولية
المكتب الإقليمي للدول العربية

الاتجاهات الديموغرافية وسوق العمل في اليمن

ورقة عمل لتأطير العلاقة بين
تحديات عمالة الشباب وسياسة الهجرة الوطنية

ميشيل بروني
اندريا سالفيني
لارا اوهلينهوت

منظمة العمل الدولية
المكتب الاقليمي للدول العربية

تتمتع منشورات مكتب العمل الدولي بحماية حقوق المؤلف بموجب البروتوكول رقم ٢ المرفق بالاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلف، على أنه يجوز نقل مقاطع قصيرة منها بدون إذن، شريطة أن يشار حسب الأصول إلى مصدرها. وأي طلب للحصول على إذن بالاستئصال أو الترجمة يجب أن يوجه إلى مكتب مطبوعات منظمة العمل الدولية (الحقوق والتراخيص)، بمكتب العمل الدولي في جنيف أو عبر البريد الإلكتروني، والمكتب يرحب دائماً بهذه الطلبات.

ويجوز للمكتبات والمؤسسات وغيرها من الجهات المستخدمة المسجلة لدى منظمات حقوق الاستئصال أن تستنسخ هذه الوثيقة وفقاً للتراخيص الممنوحة لها لهذا الغرض. زوروا موقع www.ilo.org للاطلاع على أسماء منظمات حقوق الاستئصال في بلدكم.

فهرسة منظمة العمل الدولية في بيانات النشر

الاتجاهات الديموغرافية وسوق العمل في اليمن / منظمة العمل الدولية - المكتب الإقليمي للدول العربية - اليمن
للدول العربية - اليمن / منظمة العمل الدولية، ٢٠١٤
Demographic and labour market trends in Yemen - بيروت:

ISBN ٩٧٨٩٢٢٦٢٩١٠٤١ ; ٩٧٨٩٢٢٦٢٩١٠٥٨ (webpdf)

منظمة العمل الدولية - المكتب الإقليمي للدول العربية

العمالة / سياسة الهجرة / تحليل سوق العمل / اتجاهات / تصور / الجانب الديمغرافي / اليمن

١٣ . ٠١ . ٣

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

ومسؤولية الآراء المعبر عنها في المواد أو الدراسات أو المساهمات الأخرى التي تحمل توقيعاً هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا يمثل النشر مصادقة من جانب مكتب العمل الدولي على الآراء الواردة بها.

والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما إن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ويمكن الحصول على مطبوعات مكتب العمل الدولي عن طريق المكتبات الكبرى أو مكاتب منظمة العمل الدولية الموجودة في كثير من البلدان أو مباشرة من قسم المطبوعات في جنيف على العنوان التالي:

Switzerland, ٢٢ Geneva ١٢١١-ILO Publications, International Labour Office, CH

يمكن طلب مجاناً قائمة بالمنشورات والمطبوعات الجديدة من العنوان المذكور أعلاه أو عبر البريد الإلكتروني: pubvente@ilo.org وزيارة موقعنا على العنوان: www.ilo.org/publns

وللحصول على مطبوعات مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية، الاتصال على العنوان التالي:

منظمة العمل الدولية/المكتب الإقليمي للدول العربية

شارع جوستينيان - القناري

ص.ب. ٤٠٨٨، رياض الصلح ١١٠٧٢١٥٠

بيروت - لبنان

شبكة الإنترنت: www.ilo.org/arabstates

تمهيد

منذ بدأت الانتفاضات الشعبية في أواخر العام ٢٠١٠، دخلت بلدان عربية كثيرة في مرحلة انتقالية سياسية. وفي أعقاب الانتفاضات في تونس ومصر، اندلعت احتجاجات واسعة في اليمن في العام ٢٠١١ وحدثت بين أطراف مختلفة من المجتمع. طالب المتظاهرون اليمنيون بتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد أدى انعدام فرص العمل، وبخاصة بين النساء والشباب، الى دفع اليمنيين للانضمام الى القطاع الاقتصادي غير النظامي الذي يشكل المحرك الرئيسي لخلق فرص العمل، على الرغم من رداءة نوعية العمالة فيه، فضلاً عن غياب الاستقرار والحماية.

تعتمد التنمية في اليمن على قدرة الحكومة على توليد فرص العمل، وتعزيز التعليم وتنمية المهارات، فضلاً عن توفير ظروف عمل لائقة لجيل الشباب والنساء. هذا، بدوره، يتطلب التزاماً قوياً بالإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، بالإضافة الى إحداث تحويل جذري في مؤسسات الدولة. تقدم هذه الورقة تحليلاً للنزعة الديموغرافية ولتوجهات سوق العمل في اليمن، إذ قد يكون مهماً لإطلاع صانعي السياسات على حجم التحدي الوظيفي والهجرة في السنوات القادمة. كما تؤكد الورقة على أهمية حماية العمال اليمنيين في دول مجلس التعاون الخليجي وتمكين المرأة من الناحية الاقتصادية.

قامت مؤسسة التعاون السويسري للتنمية بتمويل مشروع منظمة العمل الدولية حول "شبكة الهجرة والحوكمة" (MAGNET) الذي ساهم في وضع الخطة الوطنية لاستخدام الشباب بعد موافقة مكتب رئيس الوزراء في ٢٠ تشرين الأول/نوفمبر ٢٠١٣.

نودّ أن نعرب عن امتناننا للحكومة السويسرية على الدعم المالي الذي قدمته من أجل تنفيذ هذا المشروع. ويذهب شكرنا الخاص الى موظفي منظمة العمل الدولية، فريق العمل اللائق/المكتب القطري في بيروت، ولا سيما السيدة ماري قعور، أخصائية رفيعة المستوى في سياسة العمالة، والسيد أظفر خان، أخصائي رفيع المستوى في هجرة اليد العاملة، والسيد أنور فهران، خبير إحصائي رفيع المستوى، والسيد باتريك دارو، أخصائي رفيع المستوى في تنمية المهارات وقابلية التوظيف، وهم مشكورون على مساهماتهم التقنية، وشكر خاص لمايا بولس لتصميم التخطيط ولنيكولا دهان عن

الأشراف على طباعة الدراسة. استفاد هذا العمل من استعراض الند الذي أجرته السيدة ماريا غالوتي (منظمة العمل الدولية، جنيف)، والسيد جورج قصيفي (الرئيس السابق للقسم الاقتصادي والاجتماعي في الإسكوا، بيروت) والسيد آدم كوتس (جامعة كامبريدج، المملكة المتحدة).

المحتويات

٥	تمهيد
١٣	الملخص تنفيذي
١٧	الفصل ١: الاتجاهات الديموغرافية الطويلة الأمد
١٧	١. التحول الديموغرافي: التوقيت والتأثير
٢٢	٢. التحديات الناتجة عن التغيرات الديموغرافية
٢٢	٢,١ التحدي التعليمي
٢٢	٢,١,١ نظام التعليم في اليمن
٢٣	٢,١,٢ السكان في سن التدريب
٢٤	٢,١,٣ الالتحاق والعقبات الرئيسية
٢٧	٢,٢ التحدي المتمثل بالعمالة
٢٩	٣. النزعات الديموغرافية المستقبلية
٣٣	الفصل الثاني: تحليل سوق العمل
٣٣	١. أبرز المتغيرات في سوق العمل ٢٠١٠-٢٠٠٤
٣٤	٢. الهيكل العمري للسكان
٣٥	٣. أبرز مؤشرات سوق العمل: ٢٠١٠
٣٦	٤. مؤشرات سوق العمل حسب الفئات العمرية
٣٩	٥. القوة العاملة حسب الجنس والعمر والمستوى التعليمي
٤١	٦. العمالة حسب القطاع
٤٢	٧. وضع العمالة
٤٥	٨. العمالة حسب المهنة
٤٧	٩. البطالة
٥١	١٠. غير الناشطين
٥٣	الفصل الثالث: التوصيات
٥٤	ما هي السبل للمضي قدماً
٥٥	الترويج للعمال اليمنيين في دول مجلس التعاون الخليجي

٥٦	نحو تمكين المرأة اقتصادياً
٥٨	سوق العمل الذي يعزز عمالة الشباب
٥٨	الانتقال من الكمية الى النوعية في الوظائف
٥٨	نموذج تنموي بديل: الاستثمار في التعليم ونظم رصد البيانات

٦١	المراجع
----	---------

الجدول

١٨	الجدول ١,١ إجمالي معدل الخصوبة، معدل وفيات الرضع، وتوقعات الحياة عند الولادة
٢١	الجدول ١,٢ الحسابات الديموغرافية من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٥ ومن ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠
٢١	الجدول ١,٣ السكان حسب أبرز الفئات العمرية؛ القيم المطلقة، التكوين بالنسبة المئوية، التغيرات المطلقة، والتغيرات المئوية؛ من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٥ ومن ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠
٢١	الجدول ١,٤ السكان في سن التدريب حسب الجنس؛ القيم المطلقة بالالف. التقديرات من العام ١٩٥٠ إلى ١٩٥٥ ومن ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠
٢٣	والاسقاطات من ٢٠٥٥ إلى ٢٠٦٠
٣٣	الجدول ٢,١ أبرز متغيرات سوق العمل حسب الجنس؛ ٢٠٠٤-٢٠١٠؛ القيم المطلقة (بالألف)؛ التغير المطلق والتغير بالنسبة المئوية
٣٤	الجدول ٢,٢ أبرز مؤشرات سوق العمل حسب الجنس؛ ٢٠٠٤-٢٠١٠؛ القيم المطلقة والتغيرات المطلقة
٣٤	الجدول ٢,٣ السكان وفقاً لأبرز الفئات العمرية؛ القيم المطلقة والتكوين بالنسبة المئوية؛ ٢٠١٠
٣٥	الجدول ٢,٤ السكان حسب الجنس في الحضر - الريف؛ القيم المطلقة والتكوين بالنسبة المئوية؛ ٢٠١٠
٣٦	الجدول ٢,٥ أبرز مؤشرات سوق العمل حسب الجنس وأبرز الفئات العمرية؛ ٢٠١٠
٣٨	الجدول ٢,٦ القوة العاملة ومعدلات المشاركة حسب الجنس ومجموعات عمرية خمسية، والنسبة المئوية من الإناث؛ ٢٠١٠
٣٨	الجدول ٢,٧ العمالة والعمالة للسكان حسب الجنس، والمجموعات العمرية الخمسية، والنسبة المئوية للإناث؛ ٢٠١٠
٤٠	الجدول ٢,٨ القوة العاملة حسب الجنس والمستوى التعليمي؛ القيم المطلقة؛ ٢٠١٠
٤١	الجدول ٢,٩ القوة العاملة حسب الجنس والمستوى التعليمي؛ التوزيع بالنسبة المئوية؛ ٢٠١٠

٤٢	الجدول ٢,١٠ مستخدم حسب الجنس والقطاع؛ القيم المطلقة والتكوين بالنسبة المئوية
٤٢	الجدول ٢,١١ مستخدمون حسب الجنس، المجموعات العمرية الخمسية والوضع ضمن العمالة؛ القيم المطلقة والتكوين بالنسب المئوية؛ ٢٠١٠
٤٤	الجدول ٢,١٢ المستخدمون حسب الجنس والقطاع والوضع ضمن العمالة؛ القيم المطلقة والتكوين بالنسب المئوية؛ ٢٠١٠
٤٥	الجدول ٢,١٣ المستخدمون حسب الجنس والمهنة؛ القيم المطلقة والتكوين بالنسبة المئوية؛ ٢٠١٠
٤٧	الجدول ٢,١٤ المستخدمون حسب القطاع والمهنة؛ القيم المطلقة والتكوين بالنسبة المئوية؛ ٢٠١٠
٤٨	الجدول ٢,١٥ العاطلون عن العمل حسب الجنس والفئة العمرية العشرية؛ القيم المطلقة والتكوين بالنسبة المئوية؛ ٢٠١٠
٥٢	الجدول ٢,١٦ غير الناشطين اقتصادياً حسب السبب والجنس؛ ٢٠١٠

الرسومات

١٩	الرسم البياني ١,١	معدل الولادات الخام، معدل الوفيات الخام ومعدل النمو السكاني بالألف. من الأعوام ١٩٥٠-١٩٥٥ الى الأعوام ٢٠١٠-٢٠٠٥
٢٠	الرسم البياني ١,٢	معدل الولادات والوفيات والتغير المطلق في مجموع السكان؛ قيم الأعوام الخمسة (بالألف) من ١٩٥٠ الى ١٩٥٥ ومن ٢٠٠٥ الى ٢٠١٠
٢٤	الرسم البياني ١,٣	عدد الأشخاص في سن التعليم الإلزامي والثانوي - معدلات النمو السنوية من ١٩٥٠ الى ١٩٥٥ ومن ٢٠٠٥ الى ٢٠١٠
٢٤	الرسم البياني ١,٤	السكان في سن التعليم الإلزامي والثانوي. القيم المطلقة؛ ١٩٥٠-٢٠١٠
٢٧	الرسم البياني ١,٥	السكان ١٥-٢٤، السكان في سن العمل ١٥+ و ١٥-٦٤؛ التغير السنوي المطلق (بالألف)؛ من ١٩٥٠-١٩٥٥ الى ٢٠٠٥-٢٠١٠
٢٨	الرسم البياني ١,٦	السكان ١٥-٢٤، السكان في سن العمل ١٥+ و ١٥-٦٤؛ التغير السنوي المطلق؛ من ١٩٥٠-١٩٥٥ الى ٢٠٠٥-٢٠١٠
٢٩	الرسم البياني ١,٧	السكان في سن العمل ١٥+؛ المداخل بحسب الجيل، المخرج بحسب الجيل والميزان الاجمالي؛ من ١٩٥٠-١٩٤٤ الى ٢٠٥٥-٢٠٦٠
٣٠	الرسم البياني ١,٨	السكان في سن العمل ١٥-٦٤؛ المداخل بحسب الجيل، المخرج بحسب الجيل والميزان الاجمالي؛ من ١٩٥٠-١٩٥٥ الى ٢٠٥٥-٢٠٦٠
٣١	الرسم البياني ١,٩	السكان في سن العمل ١٥-٦٤؛ المستوى المطلق؛ ١٩٥٠-٢٠٦٠
٣١	الرسم البياني ١,١٠	عدد الوظائف الإضافية اللازمة للحفاظ على ثبات نسبة العمالة للسكان على مستوى ٢٠٠٥-٢٠١٠؛ من العام ٢٠٠٥-٢٠٠٥ حتى ٢٠٥٥-٢٠٦٠

٣٧	الذكور والإناث والمجموع؛ معدلات المشاركة ضمن فئات عمرية خمسية؛ ٢٠١٠	الرسم البياني ٢,١
٣٧	الذكور والإناث؛ معدلات المشاركة ونسبة العمالة للسكان حسب مجموعات عمرية عشرية؛ ٢٠١٠	الرسم البياني ٢,٢
٤٠	الذكور والإناث؛ معدلات البطالة وفقاً للفئات العمرية العشرية؛ ٢٠١٠	الرسم البياني ٢,٣
٤٢	المستخدمون حسب الجنس والفئة العمرية العشرية؛ التكوين بالنسبة المئوية وفقاً للوضع ضمن العمالة؛ ٢٠١٠	الرسم البياني ٢,٤
٤٥	المستخدمون حسب الجنس؛ التكوين بالنسبة المئوية حسب القطاع؛ ٢٠١٠	الرسم البياني ٢,٥
٤٦	المستخدمون حسب الجنس والمهنة؛ النسبة المئوية من العاملين بأجور ورواتب؛ ٢٠١٠	الجدول ٢,٦
٤٨	معدلات البطالة حسب الجنس والفئة العمرية؛ ٢٠١٠	الرسم البياني ٢,٧
٤٩	ذكور وإناث؛ البطالة وفقاً للمستوى التعليمي والفئة العمرية؛ ٢٠١٠	الرسم البياني ٢,٨
٤٩	الإناث؛ نسبة العاطلين عن العمل حسب العمر والمستوى التعليمي؛ ٢٠١٠	الرسم البياني ٢,٩
٥٠	الذكور؛ نسبة العاطلين عن العمل حسب العمر والمستوى التعليمي؛ ٢٠١٠	الرسم البياني ٢,١٠
٥١	الذكور، الإناث، والمجموع؛ معدل البطالة حسب المستوى التعليمي؛ ٢٠١٠	الرسم البياني ٢,١١

المخلص التنفيذي

تشهد دولة اليمن، على غرار العديد من البلدان الانتقالية، تغيرات اجتماعية واقتصادية هائلة. فقد مرّت البلاد بأبرز وأكبر اختبار منذ انتفاضات العام ٢٠١١، تمثّل بمؤتمر الحوار الوطني^١. والهدف هو جمع كل الأقليات والفصائل اليمنية، من نساء ورجال وشباب وفئات مهمشة أخرى لتحديد مستقبل البلاد. أما التحديات المقبلة فهي تنطوي على الأعداد المتزايدة للنازحين الداخليين، وارتفاع معدلات سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي، بالإضافة الى سلسلة من الأزمات السياسية القائمة في مواقع مختلفة في البلاد. لكن ما يعيق التنمية اليمنية على المدى الطويل هو التزايد السريع في عدد الشباب الذين يعانون من انعدام فرص العمل. في الوقت نفسه، يشكل تحدي التنمية في اليمن فرصة كبيرة. إذ تمثل قوة العمل المتنامية في البلاد المورد الطبيعي الأعلى قيمة، وهذا أمر أساسي لنجاح العملية الانتقالية. هذه الورقة التي تعتمد على عدد من المصادر المختلفة وعلى أحدث الإحصاءات المنيقة عن مسح عمل الأطفال للعام ٢٠١٠ الصادر عن منظمة العمل الدولية، تقدّم معلومات عن النزعات الديموغرافية الحالية في اليمن وتوجهات سوق العمل وأثارها المستقبلية.

سجّل سكان اليمن الذين يقدر عددهم بحوالي ٢٢,٨ مليون نسمة زيادة قدرها خمسة أضعاف في السنوات الخمسين الماضية، مما يجعل من الضغط الديموغرافي السمة الأساسية لسوق العمل في اليمن. السكان في الغالب هم من الشباب، مع ٤٣ في المائة دون الخامسة عشرة من العمر، وأكثر من ٦٥ في المائة دون الخامسة والعشرين. حوالي نصف هؤلاء (٤٨ في المائة) ليسوا في النظام التعليمي أو العمالة أو التدريب. رغم تراجع معدلات الخصوبة العالية في اليمن، كما معدل النمو السكاني، من المتوقع

^١ دارت في مؤتمر الحوار الوطني في اليمن سلسلة من المحادثات لمدة ستة أشهر، منذ آذار/مارس ٢٠١٣. شارك في المؤتمر ٥٦٥ مشاركاً مثلوا مختلف قطاعات وفئات المجتمع اليمني، بما في ذلك معظم الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية، فضلاً عن الأحزاب التي لم تكن تعتبر في السابق جزءاً من المشهد السياسي، مثل منظمات المجتمع المدني، والشباب، والنساء، واليهود، والقطاعات المهمشة في المجتمع. تم تقسيم المشاركين إلى تسع مجموعات ناقشت سلسلة متنوعة من المواضيع، وهي: القضية الجنوبية والتمرد الحوثي، والعدالة الانتقالية، وبناء الدولة، والحكم الرشيد، وإعادة بناء الجيش، والأجهزة الأمنية، واستقلال المؤسسات، والحرية، والحقوق، والتنمية الشاملة.

أن يستمر الضغط السكاني على سوق العمل في اليمن نتيجة للزيادة الملموسة في عدد السكان في سن التدريب (٦-١٧) واليمنيين الذين هم في سن العمل (١٥-٦٤). في العقد الماضي، ازداد عدد الأطفال في سن التعليم الإلزامي في اليمن بنحو ٧٥٠ ألفاً، والسكان في سن العمل بنسبة ٤,١ مليون.

حققت اليمن مكاسب كبيرة في التعليم في السنوات الثلاثين الماضية. ولكن تشكل النسبة العالية من الأطفال والشباب تحدياً مستمراً أمام التغطية التعليمية. كذلك، وعلى الرغم من تحقيق خطوات ملحوظة في مستويات محو الأمية، لا تزال القوة العاملة الشابة تعاني من عجز ملحوظ في المستويات التعليمية اليمنية. أكثر من نصف القوة العاملة في اليمن (٥٤,٨ في المائة) لم يستكمل التعليم الإلزامي ولا يشكل هؤلاء الذين حصلوا على الأقل التعليم الثانوي ثلاثين بالمئة. يطرح النمو السكاني السريع في اليمن، الى جانب التضاريس الجغرافية الصعبة، صعوبات واضحة أمام التغطية التعليمية. كما أن العجز في التعليم ينتج عن عدم وجود رؤية موحدة شاملة في اليمن لتطوير التعليم والتدريب والمهارات. لا تزال الفجوة والعجز في المهارات المشكلة الأكبر التي يعاني منها أصحاب العمل في اليمن. هذه المسألة تكتسب أهمية بالغة لاسيما في وقت حيث العمالة اليمنية في دول مجلس التعاون الخليجي هي من أولويات جدول أعمال الحكومة.

وبالمثل، تشير الزيادة في عدد الملتحقين بسوق العمل الى أن عدد الوظائف الإضافية التي على الاقتصاد اليمني خلقها بمعدل سنوي للحفاظ على نسبة عمالة مقابل السكان تصل الى ٧٥ في المائة أي ما يعادل ١٥٠ ألف فرصة عمل سنوياً. في هذه الحالة، يكافح الاقتصاد اليمني لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الملتحقين الجدد بسوق العمل.

ما أدى الى تأجيج الاحتجاجات اليمنية في العام ٢٠١١ هو انتشار البطالة ومطالبة الطلاب اليمنيين والشباب بدمجهم سياسياً واقتصادياً. يسجل معدل مشاركة القوة العاملة في اليمن حالياً ٣٣,٥ في المائة فقط. حوالى ١٨ في المائة من الأشخاص الموجودين ضمن القوة العاملة هم عاطلون عن العمل، وبخاصة في الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاماً. أما معدلات البطالة بين الشباب في اليمن فهي أعلى ثلاث مرات من معدلات استخدام الكبار - فقط شاب من أصل خمسة شبان في اليمن يعمل، مع واحد من أصل ثلاثة في صفوف الشبان وواحد من أصل أربعين في صفوف الشابات. إن العدد الكبير من السكان الشباب والعاطلين عن العمل وغير الراضين عن وضعهم يتطلب اهتماماً فورياً لاسيما وأن هذه المجموعة قد تصبح في صلب الاضطرابات الشعبية في البلاد.

أدى ضعف النمو الوظيفي إلى حالة حيث الاقتصاد غير النظامي الذي يعاني من المخالفات وانعدام الحماية الاجتماعية (العقود، والتأمين الصحي، والفوائد) يشكل جزءاً كبيراً من الاقتصاد ككل، حيث تشكل المرأة الأغلبية. تسجل المرأة اليمنية بعض أدنى معدلات المشاركة العمالية في المنطقة والعالم. وفقاً لهذا التحليل، تمثل المرأة ١٢,٧ في المائة من القوة العاملة في البلاد، مع ٧ في المائة فقط من العاملات و٧٣,٧ في المائة من غير الناشطات. ويشكل قياس مشاركة المرأة في سوق العمل تحدياً منهجياً. فعلى الرغم من أن المرأة اليمنية غير مرئية في سوق العمل النظامي، هي تشكل العمود الفقري للزراعة في اليمن حيث لا يتم الاعتراف رسمياً بعملها. تشير البيانات أيضاً إلى دخول المزيد من النساء تدريجياً الى سوق العمل، ولكن تبقى المرأة حاضرة بشكل واسع

ضمن فئة عاملات الأسر بدون أجر، وضمن العاملين بدوام جزئي، وأصحاب الأجور المنخفضة، والعاطلين عن العمل، وغير الناشطين.

الفصل ١

الاتجاهات الديموغرافية الطويلة الأمد

١. التحول الديموغرافي: التوقيت والتأثير

ارتفع عدد سكان اليمن خمسة أضعاف تقريباً على مدى السنوات الستين الماضية، حيث انتقل من ٤,٧ مليون نسمة في العام ١٩٥٠ إلى حوالي ٢٢,٨ مليون في العام ٢٠١٢. هذا النمو السريع هو نتيجة ما يسمى بالتحول الديموغرافي، وهي عملية تصل إلى أوجها حالياً في اليمن. إن النظر في أنماط الخصوبة والوفيات في اليمن في السنوات الخمسين الماضية (الجدول ١,١) يبرز اتجاهات النمو السكاني السريع في اليمن.

في الخمسينيات، توفي أكثر من طفل من أصل ثلاثة خلال السنة الأولى من الحياة. وبلغت توقعات الحياة عند الولادة ٢٥ عاماً فقط^١. بلغ متوسط معدل الخصوبة سبعة أطفال لكل امرأة، وهو معدل ضمن حصول النمو السكاني على الرغم من معدلات الوفيات العالية. وشهدت السنوات الثلاثون التالية انخفاضاً في معدل وفيات الرضع ليصل إلى ١١٧,٠ في الألف، في حين ارتفع معدل توقعات الحياة عند الولادة إلى ٥٣ عاماً. لكن شهدت هذه الفترة أيضاً نمواً في إجمالي معدل الخصوبة وهو من أعلى المعدلات في العالم: ٩,٢ طفلاً لكل امرأة. في السنوات الثلاثين التالية استمر الاتجاه السلبي لمعدل وفيات الرضع، كما استمر الاتجاه الإيجابي لتوقعات الحياة عند الولادة، حيث انخفض المؤشر الأول إلى ٦١,٣ لكل ألف، وارتفع المؤشر الثاني ليصل إلى ٦٢ سنة.

تظهر معدلات الخصوبة في اليمن علامات انخفاض، حيث يسجل المعدل الحالي نسبة ٤,٩ مولوداً لكل امرأة، وهو انخفاض بنسبة ٥٠ في المائة تقريباً. إن معدلات الخصوبة في صفوف النساء الأميات هي أعلى مما هي عليه بين النساء المتعلّمات وهي أيضاً أعلى في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية. وترتبط معدلات الخصوبة المرتفعة في جوهرها (ولو بشكل غير حصري) بمستويات التعليم المنخفضة، حيث أن بقاء الفتيات

^١ التحول الديموغرافي: تم تعريف التحول الديموغرافي على أنه المرور من النظام الديموغرافي التقليدي الذي يتميز بالخصوبة العالية وبارتفاع معدل الوفيات، إلى نظام ديموغرافي عصري يتميز بانخفاض الخصوبة والوفيات. إن التحول الديموغرافي يجعل الدول تمر بثلاث مراحل متتالية. في أول مرحلة يزيد عدد السكان بمعدل متزايد، في المرحلة الثانية بمعدل متناقص، في المرحلة الثالثة ينخفض عدد السكان. إن اليمن هي بين آخر الدول التي تتأثر بذلك.

في المدرسة يؤدي بشكل عام إلى تأجيل الإنجاب فضلاً عن تزايد فرص الدخول الى سوق العمل. ما زال الزواج المبكر سائداً في اليمن، على الرغم من تراجعها، لا سيما في المناطق الريفية، مما يقصر من فترة بقاء الفتيات في المدرسة، ويحد من مشاركتهن في القوة العاملة^٢.

الجدول ١،١ إجمالي معدل الخصوبة، معدل وفيات الرضع، وتوقعات الحياة عند الولادة

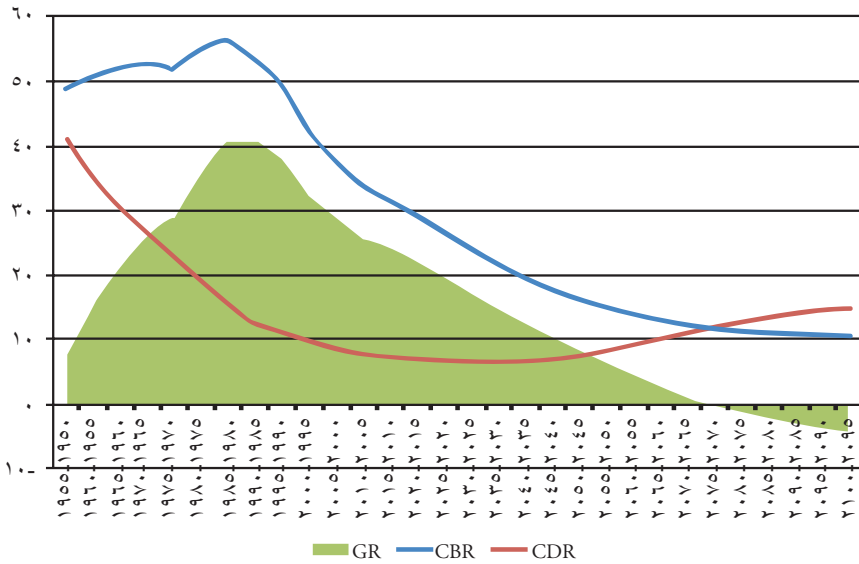
توقعات الحياة عند الولادة	معدل وفيات الرضع	إجمالي معدل الخصوبة
١٩٥٥-١٩٥٠	٧,٣	٣٥٠,٢
١٩٦٠-١٩٥٥	٧,٣	٢٩٧,٣
١٩٦٥-١٩٦٠	٧,٣	٢٥١,٣
١٩٧٠-١٩٦٥	٧,٥	٢١٢,٩
١٩٧٥-١٩٧٠	٧,٧	١٨٠,١
١٩٨٠-١٩٧٥	٨,٦	١٤٧,٣
١٩٨٥-١٩٨٠	٩,٢	١١٧,٠
١٩٩٠-١٩٨٥	٨,٩	٩٥,٤
١٩٩٥-١٩٩٠	٨,٢	٨٤,٠
٢٠٠٠-١٩٩٥	٦,٩	٧٥,٤
٢٠٠٥-٢٠٠٠	٥,٩	٦٨,٠
٢٠١٠-٢٠٠٥	٤,٩	٦١,٣

المصدر: بيانات قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة؛ قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة ٢٠١٣.

استكملت اليمن المرحلة الأولى من التحول الديمغرافي في نهاية التسعينيات، وهو عقد بلغ خلاله معدل النمو السكاني ذروته بنسبة ٤ في المائة (الرسم البياني ١,١). في المرحلة الأولى، سيطر انخفاض معدل الوفيات الخام الذي عوّض عن زيادة معدل الولادات الخام. في السنوات العشرين التالية، توازى تراجع معدل الولادات الخام مع انخفاض معدل الوفيات الخام مما أدى إلى نمو عدد السكان التقديري الحالي الذي تراجع إلى ٢,٦ في المائة سنوياً. وفي حين تشير التوجهات الى انخفاض تدريجي في ضغط سوق العمل، من المرجح أن تستمر الديناميات الديمغرافية.

^٢ ولكن التعليم والمشاركة في القوة العاملة وحدهما يشكلان إطاراً مبسطاً لتفسير ارتفاع معدلات الخصوبة. وقد أشارت دراسات أخرى إلى أن دولاً مثل السودان والعراق لديهما مستويات مرتفعة من المشاركة في القوة العاملة بالتوازي مع ارتفاع معدلات الولادة. أنظر الى جنيفر أولمستيد "إعادة النظر في لغز الخصوبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا" في "المرأة والعولمة في الشرق الأوسط العربي عام ٢٠٠٣".

الرسم البياني ١,١ - معدل الولادات الخام، معدل الوفيات الخام ومعدل النمو السكاني بالألف. من الأعوام ١٩٥٠-١٩٥٥ الى الأعوام ٢٠٠٥-٢٠١٠

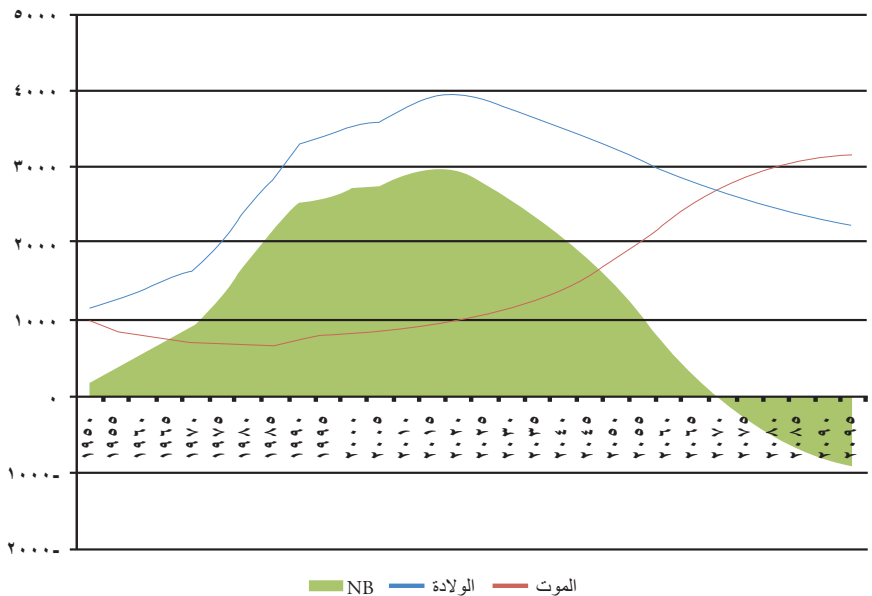


المصدر: بالاستناد الى بيانات قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة؛ قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة ٢٠١٣.

حالياً تحافظ الولادات السنوية في اليمن على مستوى قدره ٧٥٠ ألف ولادة، ومن المتوقع أن تصل إلى حوالي ٨٠٠ ألف (كحد أقصى) في العام ٢٠٢٠، فيما سيصل التغير السنوي المطلق في مجموع السكان إلى ذروته أيضاً ليسجل حوالي ٦٠٠ ألف. تراجع عدد الوفيات في اليمن حتى العام ١٩٥٨ ثم عاد وارتفع تدريجياً ليصل إلى القيمة السنوية الحالية أي حوالي ١٧٥ ألفاً.

نتج التغير الكلي الذي سجله مجموع السكان عن الولادات التي تمت بين العام ١٩٥٠ و٢٠١٠ حيث بلغ عددها أكثر من ٨٢ مليوناً، متجاوزة بذلك وإلى حد كبير عدد الوفيات التي بلغت ٩,٤ مليون حالة (الجدول ٢,١). وفقاً لتقديرات قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، لعبت الهجرة دوراً ثانوياً، حيث عوّضت عودة المهاجرين عن التوازنات السلبية للفترة الممتدة بين ١٩٥٠ و١٩٩٠، وقد قُدر عدد القادمين من المملكة العربية السعودية بين ١٩٩٠ و١٩٩٥ بحوالي المليون. بقي ميزان الهجرة سلبياً في الفترات اللاحقة فبلغ متوسطه حوالي ٠,٢ ألفاً سنوياً، وهي قيمة تقلل من تدفق الرعايا اليمنيين خلال الفترة الممتدة بين ١٩٩٥ و٢٠١٠، وهو تدفق غير منتظم في معظم الأحيان.

الرسم البياني ١,٢ - معدل الولادات والوفيات والتغير المطلق في مجموع السكان؛
قيم الأعوام الخمسة (بالآلاف) من ١٩٥٠ الى ١٩٥٥ ومن ٢٠٠٥ الى ٢٠١٠



تتناقض الأرقام أعلاه أيضاً مع إرث الهجرة في اليمن. لطالما كانت اليمن عبر التاريخ بلداً للهجرة الدائمة والموقّنة والعبور، مع المهاجرين اليمنيين المنتشرين في جميع أنحاء العالم، في الخليج، وآسيا، وأفريقيا، والولايات المتحدة الأميركية، وأوروبا. وقد تضاءلت الهجرة من اليمن في العقدين الماضيين، حيث أغلقت الدول المنتجة للنفط مثل السعودية والإمارات العربية المتحدة أبوابها إلى حد كبير أمام اليمنيين. كما أن قرب اليمن من القرن الأفريقي أدى أيضاً إلى تدفق اللاجئين إلى شواطئ اليمن، ومعظمهم من إريتريا والصومال وإثيوبيا. وتتفاوت التقديرات بشأن عدد اللاجئين. تقدم مفوضية شؤون اللاجئين حالياً العون لما يقارب ٢٣٠ ألف لاجئ معترف بهم؛ لكن الحكومة الانتقالية في اليمن قدّرت مؤخراً عدد اللاجئين بحوالي ٦٠٠ ألف إلى ٨٠٠ ألف مع غالبية غير قانونية^٣. أضف إلى ذلك ضخامة النزوح الداخلي الذي زاد منذ عام ٢٠٠٠، نتيجة لحرب صعدة في الشمال (٢٠٠٤)، والتمرد الجنوبي منذ العام ٢٠٠٧ وانتفاضات العام ٢٠١١. مرة أخرى صدرت مجموعة متنوعة من التقديرات بشأن النزوح الداخلي في العام ٢٠١٢، مع أرقام تراوحت بين ٣١٠ آلاف و ٥٤٣,٣١٨؛

^٣ أنظر هيلين تيولي، من محور الهجرة إلى أزمات اللجوء: تغيير ديناميات الهجرة المعاصرة في اليمن، ما أهمية اليمن، عن منشورات ساكي ٢٠١٤.

^٤ تعطي الحكومة اليمنية الرقم ٥٤٥,٣١٨ في حين يعطي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الرقم ٤٣٠ ألف، وتعطي مفوضية الاغاثة الرقم ٣١٠ آلاف. أنظر "محور الهجرة إلى أزمات اللجوء: تغيير ديناميات الهجرة المعاصرة في اليمن"، في "لماذا تهمن اليمن"، ساكي ٢٠١٤.

الجدول ١,٢ - الحسابات الديموغرافية من ١٩٥٠ الى ١٩٥٥ ومن ٢٠٠٥ الى ٢٠١٠

	POP(t)	Births	Deaths	NB	MB	TB	POP(t+)	
١٩٥٠	٤,٦٦٥	١,١٥٠	٩٧٥	١٧٥	٥٠٠	١٢٥	٤,٧٩٠	١٩٥٥
١٩٥٥	٤,٧٠٠	١,٢٥٠	٨٦٥	٣٨٥	٧٥٠	٣١٠	٥,١٠٠	١٩٦٠
١٩٦٠	٥,١٠٠	١,٣٩٠	٨١٥	٥٧٥	١٠٠٠	٤٧٥	٥,٥٧٥	١٩٦٥
١٩٦٥	٥,٥٧٥	١,٥٤٠	٧٧٥	٧٦٥	٢٤٥٠	٥٢٠	٦,٠٩٥	١٩٧٠
١٩٧٠	٦,٠٩٥	١,٦٥٥	٧٢٠	٩٣٥	٣٥٥٠	٥٨٠	٦,٦٧٥	١٩٧٥
١٩٧٥	٦,٦٧٥	٢,٠٠٠	٦٩٥	١,٣٠٥	٧٥٠	١,٢٣٠	٧,٩٠٥	١٩٨٠
١٩٨٠	٧,٩٠٥	٢,٤٧٥	٦٨٠	١,٧٩٥	٥٠٠	١,٧٤٥	٩,٦٥٠	١٩٨٥
١٩٨٥	٩,٦٥٠	٢,٨٥٥	٦٦٥	٢,١٩٠	٥٠٠	٢,١٤٠	١١,٧٩٠	١٩٩٠
١٩٩٠	١١,٧٩٠	٣,٣٠٥	٧٥٠	٢,٥٥٥	٦٧٥	٣,٢٣٠	١٥,٠٢٠	١٩٩٥
١٩٩٥	١٥,٠٢٠	٣,٤١٠	٨٠٥	٢,٦٠٥	١٠٠٠	٢,٥٥٥	١٧,٥٢٥	٢٠٠٠
٢٠٠٠	١٧,٥٢٥	٣,٥٣٥	٨١٥	٢,٧٢٠	١٠٠٠	٢,٦٢٠	٢٠,١٤٥	٢٠٠٥
٢٠٠٥	٢٠,١٤٥	٣,٥٩٥	٨٣٥	٢,٧٦٠	١٣٥٠	٢,٦٢٥	٢٢,٧٧٠	٢٠١٠
		٢٨,١٦٠	٩,٣٩٥	١٨,٧٦٥	٦٦٠٠	١٨,١٠٥		

المصدر: بالاستناد الى بيانات قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة؛ قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة ٢٠١٣.

ترافق النمو السكاني السريع مع تغييرات ذات صلة بالهيكل العمري في اليمن. فالتحول الديموغرافي في مرحلته الأولى يوئلد عادةً موجات متزايدة الحجم من الأطفال حديثي الولادة، تليها موجات انخفاضية. إن مرور الوقت يجعل كل مجموعة تنتقل عبر مسار الحياة، حيث تحدد أولاً التوسع هائل الحجم في نسبة الشباب، ثم في نسبة السكان في سن العمل، ومن ثم المسنين. استكملت اليمن المرحلة الأولى، وسجلت حصة الفئة العمرية الأولى الأساسية معدلاً أقصاه ٥٢,١ في المائة في ١٩٩٠. بدأت المرحلة الثانية في الفترة نفسها فانقلبت حصة السكان في سن العمل من ٤٥,٣ الى قيمة حالية لا تزال منخفضة جداً وهي ٥٥,٤ في المائة (الجدول ١,٣).

الجدول ١,٣ - السكان حسب أبرز الفئات العمرية؛ القيم المطلقة، التكوين بالنسبة المئوية، التغيرات المطلقة، والتغيرات المئوية؛ من ١٩٥٠ الى ١٩٥٥ ومن ٢٠٠٥ الى ٢٠١٠

	١٤-٠	٦٤-١٥	+ ٦٥	Total	١٤-٠	٦٤-١٥	+ ٦٥	المجموع
	القيم المطلقة				التكوين بالنسبة المئوية			
١٩٥٠	١٩٧٢	٣٥٨	١٨٥	٤٦٦٥	٤٢,٣	٥٣,٨	٤,٠	١٠٠,٠
١٩٥٥	١٩٤٩	٢٦٥	١٧٥	٤٧٨٩	٤٠,٧	٥٥,٦	٣,٧	١٠٠,٠
١٩٦٠	٢٠٤٢	٣٨٨٨	١٧٠	٥١٠٠	٤٠,٠	٥٦,٦	٣,٣	١٠٠,٠
١٩٦٥	٢٢٥٢	٣١٤٦	١٧٦	٥٥٧٤	٤٠,٤	٥٦,٤	٣,٢	١٠٠,٠
١٩٧٠	٢٧٠٠	٣٢٨٠	١٨٩	٦,٠٩٧	٤٤,٣	٥٢,٦	٣,١	١٠٠,٠
١٩٧٥	٣١٦٩	٣٣٠٣	٢٠٦	٦,٦٧٨	٤٧,٥	٤٩,٥	٣,١	١٠٠,٠
١٩٨٠	٣٨٧٨	٣٧٩٦	٢٣٢	٧,٩٠٦	٤٩,١	٤٨,٠	٢,٩	١٠٠,٠
١٩٨٥	٤٨٩١	٤٤٩٢	٢٦٧	٩,٦٥٠	٥٠,٧	٤٦,٥	٢,٨	١٠٠,٠
١٩٩٠	٦١٤٣	٥٣٣٨	٢٩٩	١١,٧٨٠	٥٢,١	٤٥,٣	٢,٥	١٠٠,٠
١٩٩٥	٧٥٦٤	٦٩٥٤	٤٧٧	١٤,٩٩٥	٥٠,٤	٤٦,٤	٣,٢	١٠٠,٠
٢٠٠٠	٨٥١١	٨٥٠٢	٤٨٢	١٧,٤٩٥	٤٨,٦	٤٨,٦	٢,٨	١٠٠,٠
٢٠٠٥	٩١٩٨	١٠٤١٠	٥٠٧	٢٠,١١٥	٤٥,٧	٥١,٨	٢,٥	١٠٠,٠
٢٠١٠	٩٥٩٤	١٠٥٩٤	٥٩٦	٢٢,٧٣٩	٤٢,٠	٥٥,٤	٢,٦	١٠٠,٠
	التغير المطلق				التغير بالنسبة المئوية			
٥٥-١٩٥٠	٢٣٠	١٥٧	١٠٠	١٢٤	١,٢	٦,٣	٥,٤	٢,٧
٦٠-١٩٥٥	٩٣	٢٢٣	٥٠	٣١١	٤,٨	٨,٤	٢,٩	٦,٥
٦٥-١٩٦٠	٢١٠	٢٥٨	٦٠	٤٧٤	١٠,٣	٨,٩	٣,٥	٩,٣
٧٠-١٩٦٥	٤٤٨	٦٢	١٣	٥٢٣	١٩,٩	٢,٠	٧,٤	٩,٤
٧٥-١٩٧٠	٤٦٩	٩٥	١٧	٥٨١	١٧,٤	٣,٠	٩,٥	٩,٥
٨٠-١٩٧٥	٧٠٩	٤٩٣	٢٦	١٢٢٨	٢٢,٤	١٤,٩	١٢,٦	١٨,٤
٨٥-١٩٨٠	١٦٩٢	٦٦٦	٣٥	٢١٤٤	٢٦,١	١٨,٣	١٥,١	٢٢,١
٩٠-١٩٨٥	١٢٥٢	٨٤٦	٢٢	٢١٢٠	٢٥,٦	١٨,٨	١٢,٠	٢٢,١
٩٥-١٩٩٠	١٤٢١	١٦١٦	١٧٨	٣٢١٥	٢٣,١	٣٠,٣	٥٩,٥	٢٧,٣
١٠٠-١٩٩٥	٩٤٧	١٥٤٨	٥	٢٥٠٠	١٢,٥	٢٢,٣	١,٠	٢٢,٧
١٠٥-٢٠٠٠	٦٨٧	١٩٨٨	٢٥	٢٦٢٠	٨,١	٢٢,٤	٥,٢	١٥,٠
١١٠-٢٠٠٥	٣٥١	٢١٨٤	٨٩	٢٦٢٤	٣,٨	٢١,٠	١٧,٦	١٣,٠

المصدر: بالاستناد الى بيانات قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة؛ قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة ٢٠١٣.

٢. التحديات الناتجة عن التغيرات الديموغرافية

طرح التحول الديمغرافي في اليمن تحديين أساسيين ومتراطيين: تزايد عدد السكان في سن التدريب، وهم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و١٧ سنة، وبروز السكان في سن العمل. في كلتا الحالتين، كان الأثر كبيراً جداً إلى حد استحال رفعهما بشكل ناجح ليس في اليمن وحسب بل أيضاً في الدول الأسرع نمواً.

٢,١ التحدي التعليمي

٢,١,١ نظام التعليم في اليمن

بعد برنامج التعليم ما قبل المدرسي غير الإلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ و٦ سنوات، ينطوي نظام التعليم في اليمن^٥ على ثلاثة مستويات: الإلزامي، والثانوي، والتعليم العالي. يستمر التعليم الإلزامي لمدة تسع سنوات وهو مجاني؛ هو منظم على مرحلتين، مرحلة التعليم الابتدائي لمدة ست سنوات (من الصف الأول إلى السادس)^٦ ومرحلة تحضيرية لمدة ثلاث سنوات (من الصف السابع إلى التاسع). يدوم التعليم الثانوي ثلاث سنوات؛ بعد السنة الأولى المشتركة للجميع، يمكن للطلاب الاختيار ما بين العلوم أو العلوم الإنسانية. تشمل برامج التعليم العالي: (١) برامج لمدة سنتين يحصل من خلالها الطالب على دبلوم متوسط، أو دبلوم تقني، أو شهادة تقنية أو شهادة تعليم (أستاذ تعليم ما قبل المدرسة أو ابتدائي)؛ (٢) برامج لمدة ثلاث سنوات تقدمها الكليات الأهلية وتخول الحصول على شهادة جامعية. (٣) برامج درجة البكالوريوس التي تستمر عادة أربع سنوات (خمس سنوات للهندسة؛ وست سنوات للطب). على مستوى الدراسات العليا، توجد برامج مدتها سنة واحدة تقضي إلى دبلوم في الدراسات العليا (دراسات عليا، متخصصة، دراسات عليا أو دبلوم تحضيرية)؛ تستمر برامج الماجستير عادةً لعامين، في حين تتطلب برامج الدكتوراه ثلاث أو أربع سنوات على الأقل بعد الماجستير^٧. يقدم قطاع التعليم التقني والتدريب المهني في اليمن برنامجاً للطلاب لمدة سنتين أو ثلاث في القطاعات المهنية، إذ يستوعب حوالي ٢٣ ألف طالب سنوياً.

^٥ قبل توحيد البلاد عام ١٩٩٠ كانت دولة اليمن الشمالية تعتمد نظام ٦ زائد ٣ زائد ٣ فيما تلتها اليمن الجنوبية مع نموذج ٤ زائد ٨. التعليم في اليمن هو أولوية بالنسبة إلى الحكومة، بيد أن الفقراء ما زالوا يناضلون للاستفادة منه بشكل كامل.

^٦ على الرغم من أن دخول الصف الأول هو في سن السادسة، ٢٠ في المائة فقط من الأطفال يبدأون المدرسة في هذا العمر. هذا الرقم المنخفض ربما يرتبط بسوء التغذية في صفوف الأطفال، خصوصاً في المناطق الريفية، حيث يعتبرون صغاراً جداً كي يترددوا إلى المدرسة حتى في سن السابعة والثامنة؛ اليونيسكو والمكتب الدولي للتعليم، ٢٠١٢.

^٧ بدأ التعليم العالي حسب النمط الغربي فعلياً في عام ١٩٧٠ عندما أنشئت جامعة صنعاء. اليوم، توجد تسع جامعات تمولها الدولة ومجموعة متنوعة من الجامعات والكليات الخاصة. تأسست جامعة اليمن للعلوم والتكنولوجيا عام ١٩٩٤ وتضم أربع كليات، هي العلوم الطبية، والعلوم والهندسة، والعلوم والعلوم الإنسانية، وكلية دولية متخصصة في مجال الأعمال التجارية وتكنولوجيا المعلومات والفنون والتصميم.

٢,١,٢ السكان في سن التدريب

يبيّن الجدول ١,٤ مستوى السكان في سن التدريب الذي يتراوح هنا بين ٦ و١٧ سنة، وهم مقسمون الى ثلاث فئات عمرية تتوافق مع المرحلتين التعليميتين الإلزاميتين [المدرسة الابتدائية (٦-١١) والمرحلة الإعدادية (١٢-١٤)] والتعليم الثانوي^٨، مع إبقاء التعليم العالي جانبا إذ يتردد على هذا الأخير عدد محدود من الطلاب.

الجدول ٤, ١- السكان في سن التدریب حسب الجنس؛ القيم المطلقة بالالف. التقديرات من العام ١٩٥٠ الى ١٩٥٥ ومن ٢٠٠٥ الى ٢٠١٠ والاسقاطات من ٢٠٥٥ الى ٢٠٦٠

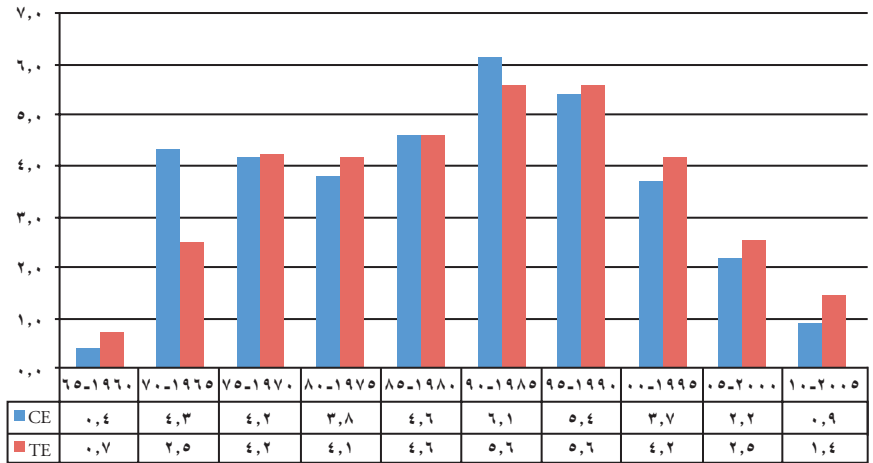
	المجموع				التبائت				المجموع				التبائت			
	١٧.٥	١٤.١٢	١١.٦	١٤.١٢	١٧.٥	١٤.١٢	١١.٦	١٤.١٢	١٧.٥	١٤.١٢	١١.٦	١٤.١٢	١٧.٥	١٤.١٢	١١.٦	١٤.١٢
١٩٥٠	٢٢٦	١٢٣	٥٥	١٤٢	٢٤٩	١٥٨	٥٠.٧	١٣٧	٢٤٤	٧١١	٣٢١	١,٠٢٣	٢٧٩	١,٢١١	٣٧٩	١,٢١١
١٩٥٥	٢٣٢	١٨٢	٥٧٥	١٥٧	٢٣١	١٧٦	٥٥٧	١٥١	٧٠.٨	٧٧٤	٣٥٨	١,١٢٣	٣٠.٧	١,٤٥٥	٣٠.٧	١,٤٥٥
١٩٦٠	٢٢٣	١٦٧	٥٨١	١٧٥	٢٣١	١٩١	٥٥٢	١٦٠	٧٢.٠	٧٧٤	٣٨٨	١,١٢٣	٢٤٢	١,٤٥٥	٢٤٢	١,٤٥٥
١٩٦٥	٢٤٩	١٦٩	٥٨٧	١٥٧	٢٣٥	١٩٥	٥٨٤	١٨٤	٧٥.١	٧٧٤	٣٣٨	١,١٢٥	٢٧٣	١,٥٥٨	٢٧٣	١,٥٥٨
١٩٧٠	٤٨٨	٢٦٢	٦٣٧	١٥٧	٤٨٣	٢١٥	٦٨٧	١٥٨	٨٤.٧	١,١٢٥	٣٣٨	١,١٢٥	٢١٥	١,٥٥٨	٢١٥	١,٥٥٨
١٩٧٥	٥٥٩	٣٥٢	٦٨١	١٥٧	٥٨٠	٢٣٢	٦٩٢	١٧٢	١,١٢٥	٣٠.٧	١,١٢٥	٣٣٨	٢,٠٢٣	١,٤٥٥	٣٣٨	٢,٠٢٣
١٩٨٠	٣٢٠	٢٢٠	٦٤٧	١٥٧	٣٥٠	٢٥٢	٦٨٣	٢٤١	١,١٢٥	٣٣٨	٢٤١	١,١٢٥	٢٤١	١,٤٥٥	٢٤١	١,٤٥٥
١٩٨٥	٨٧٨	٢٦١	١,٢٢٣	٣٠٥	٨٥٥	٣٥٢	١,٢٠.٨	٣٠٠	١,٢٠.٨	٧١٥	٢,٤٤٧	٢,٤٤٧	٣٠.٧	١,٤٥٥	٣٠.٧	١,٤٥٥
١٩٩٠	١,١٥٠	٤٧٢	١,٢٢٣	٣٥٢	١,١١٥	٤٦٠	١,٥٥٥	٢٤٩	١,٢٢٣	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	٧.٦	٢,٢٢٣	٧.٦	٢,٢٢٣
١٩٩٥	١,٢٢٣	٦٣٢	٢,٢٢٣	٤٨٢	١,٢٢٣	٦٠٩	١,٥٥٥	٤٤٨	٢,٤٤٤	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	٤,٤٤٤	٢,٢٢٣	٤,٤٤٤	٢,٢٢٣
٢٠٠٠	١,١٢٤	٧٥٥	٢,٢٢٣	٦٢٣	٢,٢٢٣	١,٢٢٣	٢,٢٢٣	٦٠٢	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	١,٢٢٣	٢,٢٢٣	١,٢٢٣	٢,٢٢٣
٢٠٠٥	١,٢٢٣	٨٨١	٢,٢٢٣	٧٤٢	٢,٢٢٣	٨٥٤	٢,٢٢٣	٦٠٢	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	١,٢٢٣	٢,٢٢٣	١,٢٢٣	٢,٢٢٣
٢٠١٠	١,٢٢٣	٩٢٣	٢,٢٢٣	٨٧٥	٢,٢٢٣	١,٢٢٣	٢,٢٢٣	٨٥٥	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	١,٢٢٣	٢,٢٢٣	١,٢٢٣	٢,٢٢٣
٢٠١٥	١,٢٢٣	٩٧٠	٢,٢٢٣	٩١٣	٢,٢٢٣	١,٢٢٣	٢,٢٢٣	٨٨٠	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	١,٢٢٣	٢,٢٢٣	١,٢٢٣	٢,٢٢٣
٢٠٢٠	٢,٢٢٣	١,٢٢٣	٢,٢٢٣	٩٢٠	٢,٢٢٣	١,٢٢٣	٢,٢٢٣	٩٢٣	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	١,٢٢٣	٢,٢٢٣	١,٢٢٣	٢,٢٢٣
٢٠٢٥	٢,٢٢٣	١,٠٠٠	٢,٢٢٣	٩٨٨	٢,٢٢٣	١,٠١٧	٢,٢٢٣	٩٥٠	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	١,٢٢٣	٢,٢٢٣	١,٢٢٣	٢,٢٢٣
٢٠٣٠	٢,٢٢٣	١,٢٢٣	٢,٢٢٣	١,٠٥١	٢,٢٢٣	١,٠٠٢	٢,٢٢٣	١,٠١٠	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	١,٢٢٣	٢,٢٢٣	١,٢٢٣	٢,٢٢٣
٢٠٣٥	٢,٢٢٣	١,٢٢٣	٢,٢٢٣	١,٠٧٩	٢,٢٢٣	١,٢٢٣	٢,٢٢٣	١,٠٥٥	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	١,٢٢٣	٢,٢٢٣	١,٢٢٣	٢,٢٢٣
٢٠٤٠	٢,٢٢٣	١,١١٠	٢,٢٢٣	١,٠٨٢	٢,٢٢٣	١,٢٢٣	٢,٢٢٣	١,٠٧١	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	١,٢٢٣	٢,٢٢٣	١,٢٢٣	٢,٢٢٣
٢٠٤٥	٢,٢٢٣	١,٠٨٢	٢,٢٢٣	١,٠٥٠	٢,٢٢٣	١,٢٢٣	٢,٢٢٣	١,٠٦٠	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	١,٢٢٣	٢,٢٢٣	١,٢٢٣	٢,٢٢٣
٢٠٥٠	٢,٢٢٣	١,٠٥٢	٢,٢٢٣	١,٠٨٨	٢,٢٢٣	١,٨٨٧	٢,٢٢٣	١,٠٢٤	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	١,٢٢٣	٢,٢٢٣	١,٢٢٣	٢,٢٢٣
٢٠٥٥	٢,٢٢٣	١,٠٢٢	٢,٢٢٣	١,٠٦٢	٢,٢٢٣	١,٨٢٠	٢,٢٢٣	١,٠٧٥	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	١,٢٢٣	٢,٢٢٣	١,٢٢٣	٢,٢٢٣
٢٠٦٠	٢,٢٢٣	٩٨٠	٢,٢٢٣	١,٠٢٣	٢,٢٢٣	١,٨٤٨	٢,٢٢٣	٩٩٦	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	١,٢٢٣	٢,٢٢٣	١,٢٢٣	٢,٢٢٣
٢٠٦٥	٢,٢٢٣	٩٨٠	٢,٢٢٣	١,٠٢٣	٢,٢٢٣	١,٨٤٨	٢,٢٢٣	٩٩٦	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	٢,٢٢٣	١,٢٢٣	٢,٢٢٣	١,٢٢٣	٢,٢٢٣

المصدر: بالاستناد الى بيانات قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة؛ قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة ٢٠١٣.

بعد العام ١٩٦٥، عادت الزيادة في الولادات المسجلة في السنوات الماضية الى سابق عهدها حيث حصل أولاً ارتفاع ضخم في عدد الذكور والإناث في سن التعليم الإلزامي؛ ثانياً، وفي النصف الثاني من السبعينيات، ارتفع عدد الموجودين في سن التعليم الثانوي. وبلغ معدل النمو السنوي للمجموعة العمرية الأولى ذروته متجاوزاً نسبة ٦ في المائة في الأعوام ما بين ١٩٨٥ و ١٩٨٩ لينخفض إلى أقل من ١ في المائة بين الأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠١٠. وبلغت المجموعة الثانية ذروتها في الأعوام ما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٥ ثم انخفضت الى قيمة حالية تفوق بقليل نسبة الثلاثة بالمائة. ونتيجة لذلك، ازداد عدد الأطفال في سن التعليم الإلزامي في السنوات الأربعين الماضية لينتقل من ١,٤ مليون الى ٥,٦ مليون فيما ازداد عدد هؤلاء الذين في سن التعليم الثانوي بأكثر من خمسة أضعاف ليصل الى ١,٧٢٠,٠٠٠ بعد أن كان العدد ٣١٥ ألفاً (الرسم البياني ١,٤).

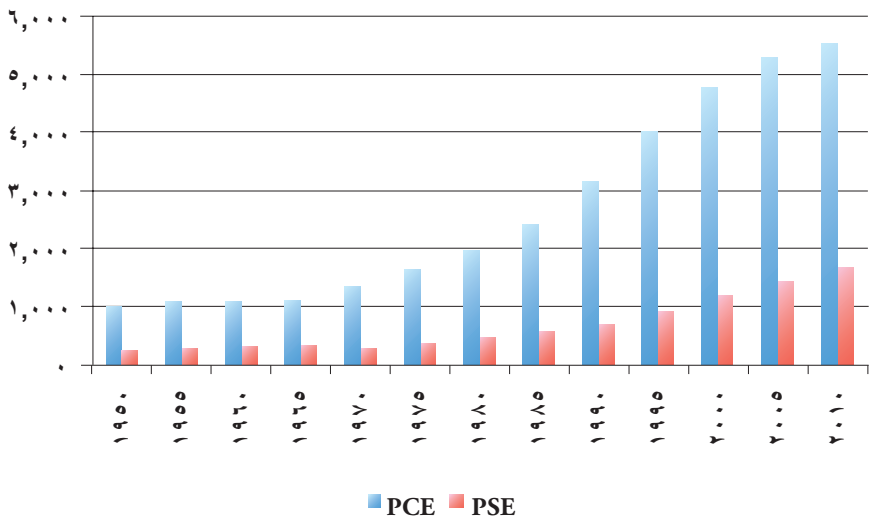
^٨ تم الحصول على قيم كل فئة عمرية من خلال إعادة التوزيع النسبي للفئة العمرية الخمسية التي قدرها قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة.

الرسم البياني ١,٣ - عدد الأشخاص في سن التعليم الإلزامي والثانوي - معدلات النمو السنوية من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٥ ومن ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠



المصدر: بالاستناد الى بيانات قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة؛ قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة ٢٠١٣.

الرسم البياني ١,٤ - السكان في سن التعليم الإلزامي والثانوي. القيم المطلقة؛ ١٩٥٠-٢٠١٠



المصدر: بالاستناد الى بيانات قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة؛ قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة ٢٠١٣.

٢,١,٣ الالتحاق والعقبات الرئيسية

اعتماداً على بيانات العام الدراسي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، عندما كان عدد السكان في سن التعليم الإلزامي حوالي ٥,٣ مليون وفي سن المدرسة الثانوية ١,٦٥ مليون - بلغ مجموع المتحقين بالتعليم الأساسي ٤,١٩٠,٧١٩ وبالتعليم الثانوي ٥٦٠,٩٠٧، أي ما مجموعه

٤,٧٥١,٦٢٦. هذا يعني أن ثلث الأطفال بين ٦ و ١٧ سنة فقط التحقوا بالمدرسة. بشكل أكثر تحديداً، قُدِّرت نسبة الالتحاق الإجمالية بحوالي ٨٥,٤ في المائة للصفوف بين الأول والسادس (٩٤,٥ في المائة للذكور و٧٦ في المائة للإناث) و٧٤,٣ في المائة للتعليم الأساسي (٨٤,٥ في المائة للذكور و٦٣,٧ في المائة للإناث)، في حين أنها قدرت بنسبة ٣٣,٨ في المائة في التعليم الثانوي (٤٣,٣ في المائة للفتيان و٢٢,٩ في المائة للفتيات).^٩

إذا نظرنا إلى الأطفال غير الملحقين بالمدرسة، تشكل الفتيات حوالي ٦٠ في المائة. والوضع أسوأ في المناطق الريفية حيث يتركز ٨٧ في المائة من الأطفال غير الملحقين بالمدارس. إن معدلات الرسوب مرتفعة، خاصة في صفوف للفتيان (دائماً أكثر بحوالي ٥ في المائة في جميع الصفوف)، حيث تصل إلى ذروة ٩ في المائة في الصف الثاني عشر. إن معدلات التسرب مرتفعة أيضاً، وهي أعلى عند الفتيات في المناطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية. ونتيجة لذلك، ٥٠ في المائة فقط من أولئك الذين يلتحقون بالصف الأول يبلغون الصف الأخير من التعليم الأساسي، وحتى أقل من ٣٨ في المائة يصلون إلى الصف الأخير من التعليم الثانوي. إن الفتيان يبلون أفضل من الفتيات. إن نسبة الفتيان الذين يبلغون الصف السادس هي ٨٩ في المائة مقابل ٥٦ في المائة للفتيات. في الصف التاسع، تبلغ نسب التحصيل ٥٧ في المائة للفتيان و ٤٠ في المائة للفتيات. أما العقبات التي تحول دون وصول الفتيات اليمنيات وإكمالهن التحصيل العلمي فهي كثيرة وهي ترتبط بشكل وثيق بالزواج المبكر واحتياجات الأسر للعمل. ولكن إحدى العقبات التي يستشهد بها في كثير من الأحيان هي غياب المدرّسات في المناطق الريفية. ففي مجتمع حيث الفصل ما زال سائداً، أشارت الدراسات إلى أن الأسر اليمنية ستكون حريصة على استمرار فتياتها بالتعلم بعد سن الحادية عشرة، شريطة وجود المدرّسات.^{١٠}

التعليم في اليمن ليس بالأمر السهل، بصرف النظر عن التحدي الديموغرافي الواضح. فالسكان اليمنيون الذين يعيشون خارج العاصمة مبعثرون عبر تضاريس ريفية قاسية مما يحدّ من قدرتهم على الوصول إلى المدارس، حيث على الأطفال أحياناً السير لساعة أو أكثر للوصول إلى أقرب مدرسة. لكن عدد المدارس وإمكانية الوصول إليها من المجالات الأساسية التي حققت فيها البلاد تقدماً ملحوظاً.

على الرغم من التحديات الخطيرة، استطاعت اليمن خفض معدل الأمية إلى النصف، وزادت بشكل كبير نسبة التحاق الأطفال بالتعليم الأساسي والثانوي على حد سواء. لقد أتت الكمية على حساب النوعية، حيث تراجع نظام التعليم بأكمله بسبب سوء التدريب في صفوف المعلمين، وانتشارهم غير الفعال، ونقص الكتب المدرسية وأدلة المعلمين والمناهج التي فشلت في إعداد الشباب اليمني لدخول سوق العمل.

والأهم من ذلك هو أن نظام التعليم في اليمن يعاني في الغالب من عدم كفاية التمويل، والإدارة غير الفعالة والافتقار إلى الحكم الجيد. وكان لسوء الحوكمة على مدى السنوات آثار على جميع العمليات بما في ذلك التخطيط والإدارة المالية للقطاعات الاجتماعية وتخصيص الموارد، والتردد وغياب الإرادة السياسية لتحقيق اللامركزية في وظائف

^٩ الجمهورية اليمنية والبنك الدولي، تقرير عن حالة جمهورية اليمن، التحديات والفرص، ٢٠١٠.

^{١٠} أنظر "تسريع تعليم الفتيات في اليمن: إعادة التفكير في السياسات الخاصة باستخدام الأساتذة وتوزيع المدارس. اليونيسيف ٢٠٠٧.

الحكومة وضعف القدرات التقنية والامتصاص في الوزارات المختصة، الأمر الذي يؤدي إلى فعالية واستثمار محدودين في التعليم. وحتى عام ٢٠١١ تولت إدارة قطاع التعليم في اليمن ثلاث وزارات مختصة^{١١} بوجود ما لا يقل عن خمس استراتيجيات^{١٢}. غير أن اليمن تفتقر إلى رؤية موحدة ومنسقة للتعليم^{١٣}. وقد عانى قطاع التعليم أيضاً بشكل كبير من الأزمات التي تعاني منها اليمن منذ عام ٢٠١١ ومن تزايد أعداد النازحين داخلياً الذين حولوا المدارس إلى مراكز مؤقتة للإقامة^{١٤}.

وفي الآونة الأخيرة، أدّى الاعتراف بوجود عجز خطير في سوق العمل في اليمن إلى تحويل الانتباه إلى التعليم التقني والتدريب المهني في اليمن، وهو قطاع يستوعب حوالي ٠,٢ في المائة من الفوج السنوي الموجود في التعليم الثانوي العالي، حيث تنحصر مشاركة المرأة بنسبة ١٣ في المائة (وزارة التعليم التقني والتدريب المهني ٢٠٠٧).^{١٥} يعتمد قطاع التعليم التقني والتدريب المهني على العرض وهو يقيم روابط ضعيفة مع سوق العمل. وبشكل عام، خلص تقييم أجراه البنك الدولي مؤخراً حول قطاع التعليم في اليمن إلى أن التعليم التقني والتدريب المهني يجب أن يموله القطاع الخاص بشكل أكبر، ويجب أن يتمحور حول الطلب فضلاً عن ضرورة قيام أصحاب العمل بإدارته مؤسسياً إذا كان لا بد من إعداد الشباب اليمني لدخول سوق العمل. هذه مسألة ذات أهمية خاصة على ضوء سعي اليمن جاهداً لإعداد قوته العاملة للعمل في دول الخليج. لطالما كانت عملية إعادة إرساء الروابط مع الخليج من أولويات السياسة الخارجية لليمن، إلى جانب

^{١١} تتم إدارة التعليم ما قبل الأساسي والأساسي والتعليم الثانوي العام من قبل وزارة التربية والتعليم. وتدير وزارة التعليم التقني والتدريب المهني التعليم التقني والتدريب المهني ما بعد الأساسي وما بعد الثانوي. التعليم الجامعي هو تحت ولاية وزارة التعليم العالي.

^{١٢} وهي تشمل الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي (٢٠١٣-٢٠١٥)؛ الاستراتيجية الوطنية للتعليم الثانوي (٢٠٠٧-٢٠١٥)؛ الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم التقني والتدريب المهني (٢٠٠٤-٢٠١٤)؛ الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العالي في اليمن (٢٠٠٦)؛ والاستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب. هذا بالإضافة إلى استراتيجية مستمرة لمحو الأمية والتعليم.

^{١٣} عام ٢٠١٠، طلبت الحكومة اليمنية من البنك الدولي مساعدتها في جهودها للتوصل إلى نهج شامل لتطوير قطاع التعليم. أنظر "الجمهورية اليمنية: تقرير عن حالة التعليم، والتحديات والفرص، ٢٠١٠، البنك الدولي.

^{١٤} أفاد تقييم حول تأثير أزمة العام ٢٠١١ على اليمن بأن ٣٩٠ ألف نازح جديد انضموا إلى النازحين دولياً والبالغ عددهم ٢١٤ ألفاً نتيجة لصراعات سابقة. وقدّرت نسبة النازحين داخلياً الذين هم ضمن نطاق سن المدرسة بحوالي ٣٠ في المائة (٦-١٨). أنظر "التقييم الاقتصادي والاجتماعي المشترك لجمهورية اليمن، ٢٠١٢. إن وصول الأطفال الضعفاء إلى التعليم أمر موضع شك كبير في ظل انعدام الأمن العام. وفقاً لليونسف، وفي تقريرها السنوي حول برنامج بناء السلام والتعليم والمناصرة ٢٠١٢، بعض محركات النزاع في اليمن هي في الواقع القصور في مجال التعليم والذي يشير إلى أن الطبيعة الأساسية للتعليم المقدم - وانعدام التركيز على مهارات التفكير النقدي - قد دفع بجزء من السكان إلى تقبل الأيديولوجيات وتسويغاتها التي طرحتها جماعات مسلحة في اليمن.

^{١٥} لتحليل المعوقات التي تواجه الشباب اللواتي يدخلن معاهد التعليم التقني والتدريب المهني في اليمن أنظر موجز السياسات رقم ٥ الصادر عن منظمة العمل الدولية: المرأة في التعليم التقني والتدريب المهني في اليمن، ٢٠٠٩

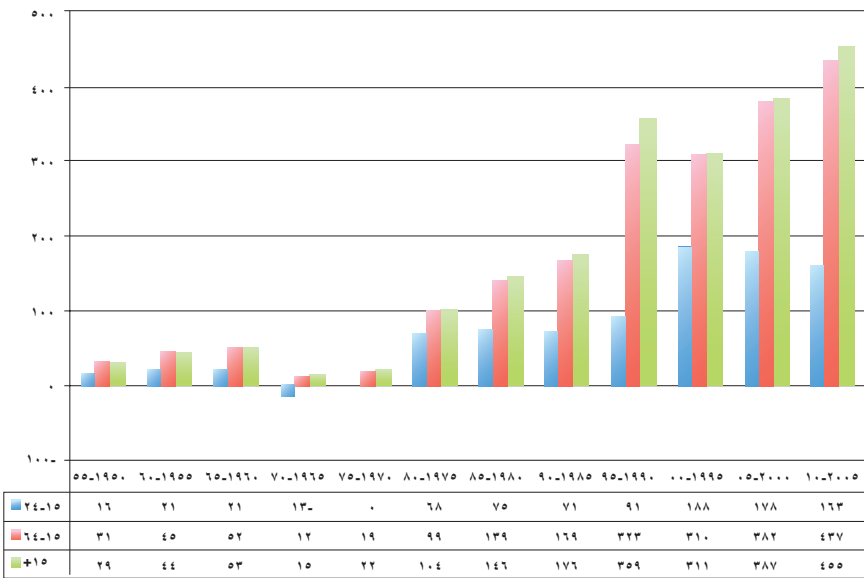
http://www.ilo.org/gender/Informationresources/WCMS_114217/lang-en/index.htm

دعم العمالة اليمنية في الخارج. ومثل هذا المسعى يجب أن يترافق جنباً إلى جنب مع تحسين القدرة التنافسية للعمال اليمنيين في السوق، مع إجراء مزيد من الاستثمار في هذا القطاع.

٢,٢ التحدي المتمثل بالعمالة

أدى النمو الديموغرافي السريع أيضاً الى ارتفاع عدد السكان في سن العمل في اليمن.^{١٦} وجرى احتواء النمو في عدد السكان في سن العمل نسبياً حتى عام ١٩٧٥، ولكنه كان كافياً لزيادة هذا العدد من ٢,٧ الى ٣,٥ مليون. وشهدت السنوات الـ ٣٥ التالية على دخول دينامية السكان في سن العمل مرحلة جديدة. وقفز التغيير المطلق السنوي من ٢٢ ألفاً إلى ٣٦٠ ألفاً في الفترة بين ١٩٩٠ و ١٩٩٥ ومن ثم إلى ٤٥٥ ألفاً في الفترة بين ٢٠٠٥ و ٢٠١٠. ونتيجة لذلك، في عام ٢٠١٠ وصل عدد السكان في سوق العمل (١٥+) الى ١٣,٢ مليون بعد أن بلغ ٣,٥ مليون في ١٩٧٥. وتجدر الإشارة إلى أن الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة قد بلغت أقصى نموها السنوي (١٨٨ ألفاً تساوي ٧,٢ في المائة) بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، ثم بدأت بالانخفاض تدريجياً.

الرسم البياني ١,٥ - السكان ١٥-٢٤، السكان في سن العمل ١٥+ و ١٥-٦٤؛ التغيير السنوي المطلق (بالآلاف)؛ من ١٩٥٠-١٩٥٥ الى ٢٠٠٥-٢٠١٠



المصدر: بالاستناد الى بيانات قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة؛ قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة ٢٠١٣.

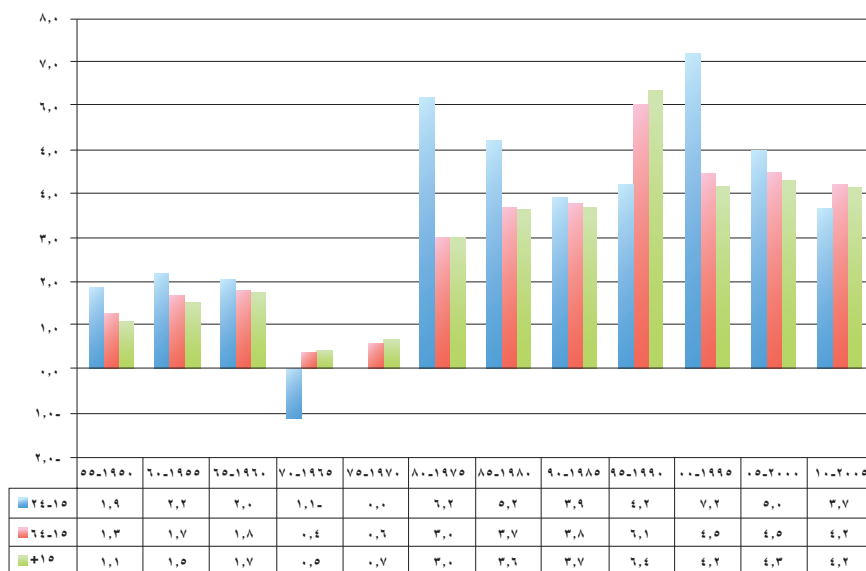
يعكس الرسم البياني ١,٦ التغييرات السنوية المطلقة في التغييرات السنوية بنسبة مئوية،

^{١٦} يتم تعريف السكان في سن العمل على أنهم بين عمر الخامسة و ٦٤ سنة. ينطوي هذا التعريف على العديد من أوجه القصور في البلدان النامية. في المقام الأول، في كثير من الأحيان يكون سن التقاعد القانوني في القطاع الرسمي دون ٦٤ سنة (في اليمن على سبيل المثال هو ٦٠ سنة حالياً).

وهي تتميز بنزعتها الايجابية حتى عام ٢٠٠٥،^{١٧} حيث سجلت الفترة بين ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ انخفاضاً طفيفاً من ٤,٥ الى ٤,٢ في المائة. تطابق هذا التغيير بالنسبة المئوية مع زيادة سنوية بلغت ٤٥٠ ألف شخص.

إن تأثير النزعة الديمغرافية على السكان في سن العمل مماثلة لتأثيرها على مجموع السكان. وبالمثل، يمرّ السكان في سن العمل عبر ثلاث مراحل متتالية: في المرحلة الأولى ترتفع نسبتهم، في الثانية تتراجع الوتيرة ثم تستقر في المرحلة الثالثة. وفي حين أن مجموع إدخلات السكان تمثلها الولادات والمخارج تمثلها الوفيات، تتمثل الإدخالات الخاصة بالسكان في سن العمل وفقاً للجيل بالأشخاص الذين أصبحوا في سن ال ١٥، والمخارج تتمثل بالذين في سن ١٥ أو أكبر والذين يموتون أو يهاجرون إلى بلدان أخرى.^{١٨}

الرسم البياني ١,٦ - السكان ١٥-٢٤، السكان في سن العمل ١٥+ و ١٥-٦٤؛ التغيير السنوي المطلق؛ من ١٩٥٠-١٩٥٥ الى ٢٠٠٥-٢٠١٠



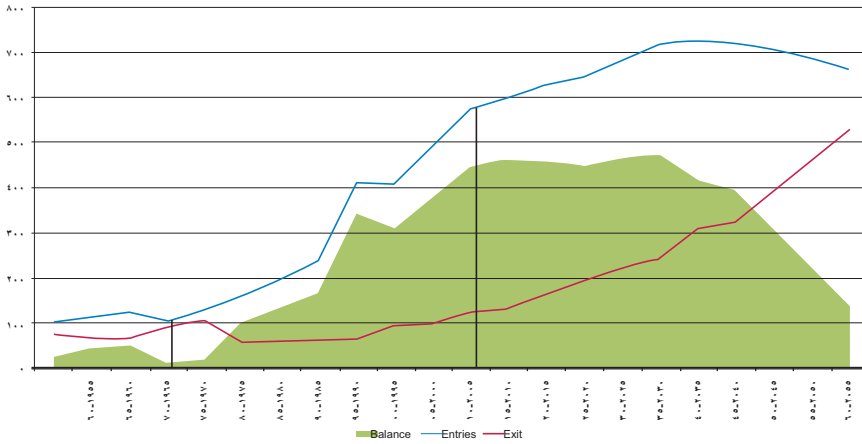
المصدر: بالاستناد الى بيانات قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة؛ قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة ٢٠١٣.

الرسم البياني ١,٧ يعكس تطور السكان في سن العمل (١٥+) وتدفقاته الرئيسية فينتبين أن اليمن لا تزال في المرحلة الأولى من النزعة الديمغرافية وهي المرحلة التي تهيمن عليها زيادة كبيرة في المداخل بحسب الجيل والتي تحددها الولادات التي حصلت قبل ١٥ عاماً.

^{١٧} عدد السكان في سن العمل مع الوصول الى فترة ذروة وسيطة نتيجة للهجرة في التسعينيات.

^{١٨} إذا كان يتم تعريف السكان في سن العمل بين ١٥ و ٦٤ سنة من العمر، ستشمل المخارج وفقاً للجيل الناس الذين بلغوا سن الخامسة والستين، أو ماتوا أو هاجروا بين الخامسة عشر والرابعة والستين من عمرهم.

الرسم البياني ١,٧ - السكان في سن العمل +١٥؛ المداخل بحسب الجيل، المخارج بحسب الجيل والميزان الاجمالي؛ من ١٩٥٠-١٩٤٤ الى ٢٠٥٥-٢٠٦٠



المصدر: بالاستناد الى بيانات قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة؛ قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة ٢٠١٣.

في هذه الفترة زادت الإدخالات حسب الجيل من حوالي ١٠٠ ألف إلى ٦٠٠ ألف تقريباً بينما تراجعت المخارج في نهاية الثمانينات ومن ثم بدأت تنزايد لتبلغ القيمة الحالية وهي ١٢٥ ألفاً.

النتائج النهائية لهذه النزعة الديموغرافية هي أن نسبة التشغيل إلى عدد السكان (٦٤-١٥) التي سجلتها اليمن منخفضة إذ تمثل ٣٤ في المائة، في حين أن المرأة في سوق العمل تسجل أدنى المعدلات في العالم.

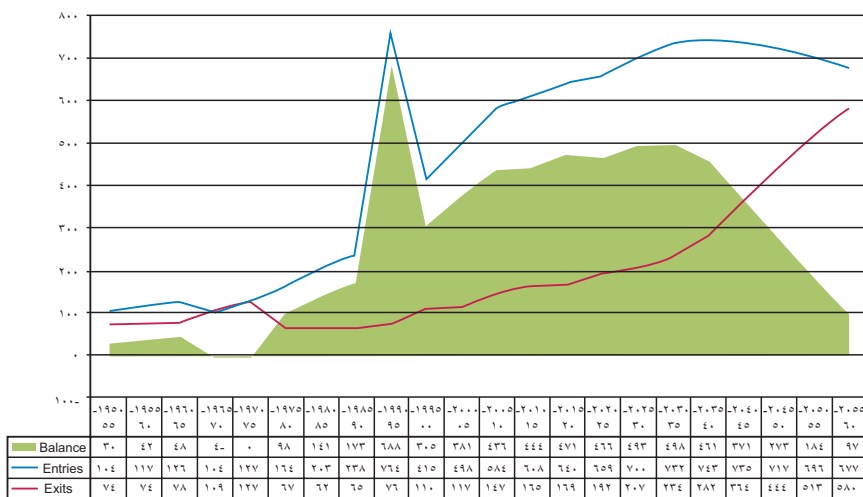
٣. النزعات الديموغرافية المستقبلية

لا تزال التحديات السكانية في اليمن قائمة. إذ سيظل عدد السكان في سن التدريب (٦-١٧) في ازدياد، ولو بمعدلات سنوية دون واحد بالمائة، حتى عام ٢٠٣٥ عندما يبلغ ذروته ويسجل ٨,٧ مليون نسمة (الجدول ١,٤). في الواقع، في السنوات العشرين المقبلة سيظل عدد الأطفال في سن التعليم الإلزامي يتزايد بحوالي المليون فيما يصل عدد الذين في سن الدراسة الثانوية الى حوالي نصف مليون. هذا يعني أن نظام التعليم في اليمن سيظل بحاجة إلى استثمارات إضافية في البنية التحتية والمباني وفي الموارد البشرية لمجرّد الحفاظ على المعايير الحالية، فيما سيحول الفقر دون التحاق الأطفال بالمدارس وخاصة في أكثر المناطق حرماناً. وتظهر نسبة الفقر المتزايدة أيضاً في مسح حول العمالة جرى مؤخراً بدعم من منظمة العمل الدولية حيث قدر عدد الأطفال العاملين بحوالي ١,٣٠٩,٠٠٠.

يوجد تحدّ آخر بالخطورة نفسها وهو المنظور الديموغرافي لسوق العمل حتى لو أخذنا بالحسبان السكان في سن العمل ضمن الفئة العمرية ١٥-٦٤ وهي شريحة أقل تأثراً بالشيخوخة من هؤلاء الذين يبلغون ١٥ سنة وما فوق. وكما يبيّن الرسم البياني رقم ٨،

ستظل الإدخالات السنوية بحسب الجيل تتنامى حتى عام ٢٠٤٠ حيث تصل إلى حد أقصى هو ٧٥٠ ألفاً تقريباً. كذلك ستستمر المخارج - التي تشمل أيضاً المستوى الحالي لصافي الهجرة - بالنمو. لكن نموها لن يكون كافياً إلى حد يسمح لليمن بدخول المرحلة الثانية من النزعة الديمغرافية حتى بعد الأعوام ٢٠٣٠-٢٠٣٥. في تلك الفترة سيبلغ النمو السنوي المطلق للسكان في سن العمل ذروته ليسجل حوالى ٤٩٠ ألف نسمة وسيتجاوز عددهم ٢٤ مليوناً، أي تقريباً ضعف القيمة الحالية.

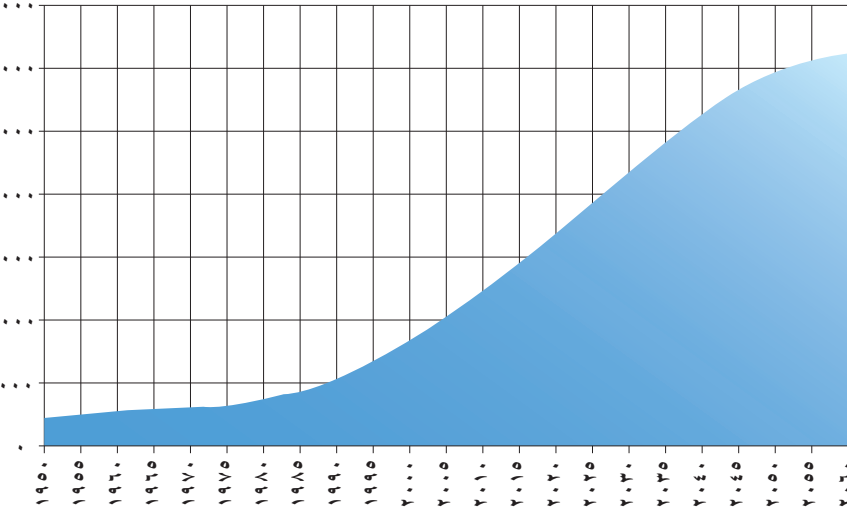
الرسم البياني ١,٨ - السكان في سن العمل ١٥-٦٤؛ المداخل بحسب الجيل، المخارج بحسب الجيل والميزان الاجمالي؛ من ١٩٥٠-١٩٥٥ إلى ٢٠٥٥-٢٠٦٠



المصدر: بالاستناد الى بيانات قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة؛ قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة ٢٠١٣.

عندئذ فقط سيدخل السكان في سن العمل المرحلة الثانية من النزعة الديمغرافية حيث سيستمر المعدل بالارتفاع لكن بوتيرة تراجعية بسبب انخفاض المداخل وارتفاع المخارج. وفقاً للاسقاطات المتاحة لدى قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة وافترضاؤها، سيستمر عدد السكان في سن العمل بالارتفاع حتى ما بعد ٢٠٦٠. ويحاول الرسم البياني رقم ٩ اختزال ضخامة حجم هذه الظاهرة.

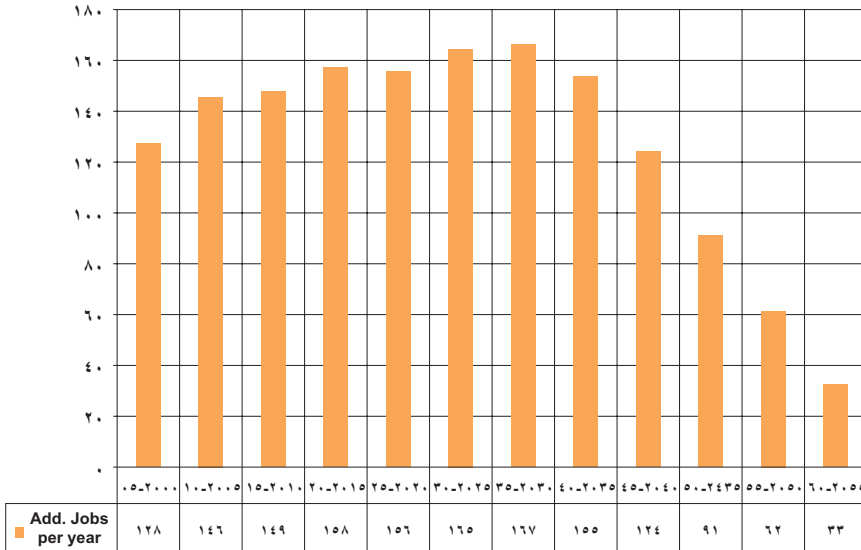
الرسم البياني ١,٩ - السكان في سن العمل ١٥ - ٦٤؛ المستوى المطلق؛ ١٩٥٠-٢٠٦٠



المصدر: بالاستناد الى بيانات قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة؛ قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة ٢٠١٣.

من أجل قياس أثر هذه الاتجاهات الديموغرافية على سوق العمل، يعكس الرسم البياني رقم ١٠ عدد الوظائف الإضافية التي على الاقتصاد اليمني أن يخلقها كمعدل متوسط في كل عام، للإبقاء على نسبة العمالة للسكان ثابتة عند ٧٥ في المائة. بلغ عدد هؤلاء ١٢٨ ألفاً في بداية القرن؛ يبلغ العدد الآن حوالي ١٥٠ ألفاً ويجب أن تبقى على هذا المستوى حتى عام ٢٠٤٠.

الرسم البياني ١,١٠ - عدد الوظائف الإضافية اللازمة للحفاظ على ثبات نسبة العمالة للسكان على مستوى ٢٠٠٥-٢٠١٠؛ من العام ٢٠٠٥-٢٠٠٥ حتى ٢٠٥٥-٢٠٦٠



المصدر: بالاستناد الى بيانات قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة؛ قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة ٢٠١٣.

الفصل ٢

تحليل سوق العمل

١. أبرز المتغيرات في سوق العمل ٢٠٠٤-٢٠١٠

تتبعكس النزعات الديموغرافية التي تؤثر على اليمن في بيانات سوق العمل المتاحة لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٠. في هذه الفترة الممتدة على ست سنوات ارتفع عدد السكان في سن العمل أي ١٥ عاماً وأكثر بحوالي ثلاثة ملايين، من ٩,٩ ملايين إلى ١٢,٨ ملايين. وقد سجل السكان الناشطون نمواً أكبر من الناحية النسبية لاسيما في صفوف الإناث. في المقابل، كان نمو العمالة أقل بقليل من نمو السكان في سن العمل بسبب أداء أعلى من المعدل المتوسط بين الذكور، بينما كان نمو العمالة النسائية متواضعاً للغاية. وقد ارتفع مستوى البطالة بنسبة ٤٤ في المائة (٨٨,٩ في المائة للإناث، ٢٥,٦ في المائة للذكور).

الجدول ٢,١ - أبرز متغيرات سوق العمل حسب الجنس؛ ٢٠٠٤-٢٠١٠؛ القيم المطلقة (بالآلف)؛ التغيير المطلق والتغيير بالنسبة المئوية

٢٠٠٤	الذكور	الإناث	المجموع	غياب التغيير	الذكور	الإناث	المجموع
السكان في سن العمل	٤,٨٩٩	٤,٩٢٤	٩,٨٢٣	السكان في سن العمل	١,٥٧٤	١,٤٤٥	٣,٠٢٠
القوة العاملة	٣,٣٥٣	٤٧٠	٣,٨٢٣	القوة العاملة	١,٠٧٨	١٧٢	١,٢٥٠
القوة العاملة	٢,٩١٤	٢٨٥	٣,١٩٩	القوة العاملة	٩٦٦	٧	٩٧٣
البطالة	٤٣٨	١٨٦	٦٢٤	البطالة	١١٢	١٦٥	٢٧٧
غير الناشطين	١,٥٤٧	٤,٤٥٤	٥,٩٧٩	غير الناشطين	٤٩٦	١,٢٧٤	١,٧٧٠
٢٠١٠				التغيير %			
السكان في سن العمل	٦,٤٧٣	٦,٣٧٣	١٢,٨٤٦	السكان في سن العمل	٣٢,١	٢٩,٤	٦١,٥
القوة العاملة	٤,٤٣٠	٦٤٢	٥,٠٧٢	القوة العاملة	٣٢,٢	٣٦,٥	٦٨,٧
القوة العاملة	٣,٨٨٠	٢٩١	٤,١٧١	القوة العاملة	٣٣,١	٢,٤	٣٥,٥
البطالة	٥٥٠	٣٥١	٩٠١	البطالة	٢٥,٦	٨٨,٩	١١٤,٥
غير الناشطين	٢,٠٤٣	٥,٧٢٨	٧,٧٧١	غير الناشطين	٣٢,١	٢٨,٦	٦٠,٧

المصدر: المنظمة المركزية للإحصاء، ٢٠١٠، www.cso-yemen.org

تتبعكس أبرز مؤشرات سوق العمل الاتجاهات المذكورة أعلاه. فقد سجل معدل المشاركة ارتفاعاً طفيفاً، فيما انخفضت نسبة العمالة لعدد السكان بشكل طفيف من ٣٢,٨ في المائة إلى ٣٢,٥ في المائة، في حين ارتفع معدل البطالة من ١٦,٣ في المائة إلى ١٧,٨ في المائة. لا تسجل المؤشرات الخاصة بالذكور في سوق العمل تغييرات بارزة، في حين

تشير المؤشرات الخاصة بالإناث الى رغبة متزايدة في دخول سوق العمل الذي لا يجد استجابة كافية من ناحية الطلب، لاسيما وأن نسبة العمالة لعدد السكان تتراجع من ٥,٨ في المائة إلى ٤,٦ في المائة. وتترافق الزيادة في عمالة الإناث مع ارتفاع معدل البطالة في صفوفهن، مما يشير الى الطلب المتزايد في صفوف الإناث، وبخاصة الشابات، لدخول سوق العمل.

الجدول ٢,٢ - أبرز مؤشرات سوق العمل حسب الجنس؛ ٢٠٠٤-٢٠١٠؛ القيم المطلقة والتغيرات المطلقة

	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
	٢٠٠٤			٢٠١٠			التغيرات المطلقة		
RoA	٦٨,٤	٩,٥	٣٩,١	٦٨,٤	١٠,١	٥,٦٧	٥,٠	٥,٠	٣,٠
RoE	٥٩,٥	٥,٨	٣٢,٨	٣٩,٩	٤,٦	٥,٢٧	-٢,١	-٢,١	-٧,٠
RoU	١٣,١	٣٩,٥	١٦,٣	١٢,٤	٥٤,٦	٨,٧١	-٢,٠	-٢,٠	٥,١
Rol	٣١,٦	٩٠,٥	٦٠,٩	٣١,٦	٨٩,٩	٥,٠٢	٠,٠	-٥,٠	-٣,٠

المصدر: المنظمة المركزية للإحصاء، ٢٠١٠، www.cso-yemen.org

٢. الهيكل العمري للسكان

إن سكان اليمن هم في غالبيتهم من الشباب حيث أن ٤٣ في المائة منهم هم دون سن الخامسة عشر وحوالي الثلثين (٦٤,٥) هم دون الخامسة والعشرين. لا يزال وجود كبار السن هامشياً بنسبة ٣,٤ في المائة. وتمثل المرأة أقل من ٥٠ في المائة في كل من الفئات العمرية الثلاث الرئيسية.

الجدول ٢,٣ - السكان وفقاً لأبرز الفئات العمرية؛ القيم المطلقة والتكوين بالنسبة المئوية؛ ٢٠١٠

	الذكور	الإناث	الجنسين	الذكور	الإناث	الجنسين
١٤-٠	٤,٩٧٤,٥	٤,٩٧٤,٥	٩,٦٤٩,١	٤٣,٥	٤٢,٣	٤٢,٩
٢٤-١٥	٢,٥٠٩,١	٢,٥٠٩,١	٤,٨٤٨,٧	٢١,٩	٢١,٢	٢١,٦
٦٤-٢٥	٣,٥٥٥,١	٣,٥٥٥,١	٧,٢٢٩,٧	٣١,١	٣٣,٣	٣٢,١
٦٤-١٥	٦,٠٦٤,٢	٦,٠٦٤,٢	١٢,٠٧٨,٥	٥٣,٠	٥٤,٥	٥٣,٧
+٦٥	٤٠٨,٧	٤٠٨,٧	٧٦٤,٣	٣,٦	٣,٢	٣,٤
المجموع	١١,٤٤٧,٥	١١,٤٤٧,٥	٢٢,٤٩١,٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: المنظمة المركزية للإحصاء، ٢٠١٠، www.cso-yemen.org

ثلاثة أرباع سكان اليمن يعيشون في المناطق الريفية، مع تواجد أكبر بقليل للنساء في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية

الجدول ٢,٤ – السكان حسب الجنس في الحضر – الريف؛ القيم المطلقة والتكوين بالنسبة المئوية؛ ٢٠١٠

المجموع	الريف	الحضر	
القيم المطلقة			
١١,٤٤٧,٥	٨,٤١٨,١	٣,٠٢٩,٤	الذكور
١١,٠٤٤,٤	٨,٠٢٥,٢	٣,٠١٩,٢	الإناث
٢٢,٤٩١,٩	١٦,٤٤٣,٣	٦,٠٤٨,٦	الإناث والذكور معاً
التوزيع بالنسب المئوية			
١٠٠,٠	٧٣,٥	٢٦,٥	الذكور
١٠٠,٠	٧٢,٧	٢٧,٣	الإناث
١٠٠,٠	٧٣,١	٢٦,٩	الإناث والذكور معاً
٤٩,١	٤٨,٨	٤٩,٩	المجموع

المصدر: المنظمة المركزية للإحصاء، ٢٠١٠، www.cso-yemen.org

٣. أبرز مؤشرات سوق العمل: ٢٠١٠

عند النظر الى سوق العمل النظامي في اليمن يبرز عاملان ملفتان. الأول هو أن نسبة المشاركة أقل من نسبة انعدامها، إذ إن ٤٠,٨ في المائة فقط من السكان في سن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ عاماً متواجدون في سوق العمل. أما العامل الثاني فهو أن الرجال يمثلون ٨٧ في المائة من القوة العاملة.

ما يكمن وراء ضعف المشاركة هو غياب فرص العمل التي يوفرها النظام الإنتاجي في اليمن. فالنمو في اليمن حتى وقت قريب كان ينبع أساساً من عائدات النفط، رغم أن هذا القطاع يستخدم نسبة ضئيلة من القوة العاملة الوطنية. كما أن القطاع الخاص في اليمن ضعيف، والاستثمار هزيل بسبب التقلبات في البلاد، ويكافح القطاع العام لمواكبة اتساع رقعة القوة العاملة. ثم إن سوق العمل في اليمن غير نظامي إلى حد كبير. عند استخدام تغطية الحماية الاجتماعية (الرعاية الصحية، والتأمين، والإجازة مدفوعة الأجر) كمعيار لعدم النظامية، تصبح مسألة عدم النظامية وعدم الانتظام متأصلة في اليمن حتى داخل القطاعات النظامية. تساوي العمالة اليمنية لنسبة السكان ٣٣,٥ في المائة. تقريباً ١٨ في المائة من السكان في القوة العاملة عاطلون عن العمل. وتطرح الإدخالات في سوق العمل إشكالية كبرى. حيث أن ٣٠ في المائة فقط من الشباب متواجدون في سوق العمل، مع نسبة ٤٩,١ في المائة للذكور و ١٠ في المائة للإناث. والمقلق أكثر هو وضع العمالة، لأن شاباً من أصل خمسة لديه عمل، حيث تبلغ القيم واحد من أصل ثلاثة للشباب وواحد من أصل أربعين للشابات.

عند اعتماد نهج موحد خاص بالعمالة، يتّضح الفرق بين الرجل والمرأة بشكل صارخ، حيث يبلغ معدل البطالة في صفوف الإناث ٥٤,٩ في المائة مقابل ١٢,٤ في المائة

للذكور. تشير البيانات الموفرة الى المتوسط المرجح بين وضع الفئة العمرية الأولى (١٥-٢٤) ووضع الفئات العمرية التالية (٢٥-٦٤). فالمرأة في اليمن تعاني من سوء التمثيل في سوق العمل النظامي فيما هي ممثلة بشكل مفرط بين عمال القطاع غير النظامي، وعمال الأسر بدون أجر، والعاملين بدوام جزئي، وذوي الأجور المنخفضة، والعاطلين عن العمل وغير الناشطين، مما يجعل معدلات مشاركة العمالة من النساء في اليمن الأدنى في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم. على الرغم من التغير السريع في المشهد الاجتماعي والسياسي في اليمن، حيث يتزايد عدد النساء المستعدات لدخول سوق العمل، يبقى المجتمع اليمني ذكورياً وقبلياً جداً، حيث أدوار الجنسين محددة بشكل واضح وحيث تحصر المرأة في دورها الإنجابي ودور مقدمة الرعاية الأسرية والمجتمعية^١. ويشكل قياس عمل المرأة، وبخاصة في اليمن، تحدياً منهجياً كبيراً. قد لا يتم الاعتراف بأنشطة مثل جلب المياه الى المنزل كأنشطة اقتصادية قياسية، على الرغم من أهميتها في بلد حيث ثلثا السكان يعيشون في المناطق الريفية وثلاثة أرباع الأسر الريفية تفتقر إلى توصيل ثابت بشبكة المياه^٢.

الجدول ٢،٥ - أبرز مؤشرات سوق العمل حسب الجنس وأبرز الفئات العمرية؛ ٢٠١٠

	الذكور		الإناث		الإناث والذكور معاً	
	٢٤-١٥		٢٤-١٥			
RoA	٤٩,١	١٠,٠	٣٠,٣	٧٠,٩	١٠,٥	٤٠,٨
RoE	٣٦,٤	٢,٦	٢٠,١	٦٢,١	٤,٧	٣٣,٥
RoU	٢٦,٠	٧٤,٠	٣٣,٧	١٢,٤	٥٤,٩	١٧,٩
Rol	٥٠,٩	٩٠,٠	٦٩,٧	٢٩,١	٨٩,٥	٥٩,٢
	٦٤-٢٥		٦٤-٢٥		٦٤-٢٥	
RoA	٨٦,٣	١٠,٨	٤٧,٩	٦٨,٤	١٠,١	٣٩,٥
RoE	٨٠,٢	٦,١	٤٢,٥	٥٩,٩	٤,٦	٣٢,٥
RoU	٧,٠	٤٣,٥	١١,٢	١٢,٤	٥٤,٦	١٧,٨
Rol	١٣,٧	٨٩,٢	٥٢,١	٣١,٦	٨٩,٩	٦٠,٥

المصدر: المنظمة المركزية للإحصاء، ٢٠١٠، www.cso-yemen.org

٤. مؤشرات سوق العمل حسب الفئات العمرية

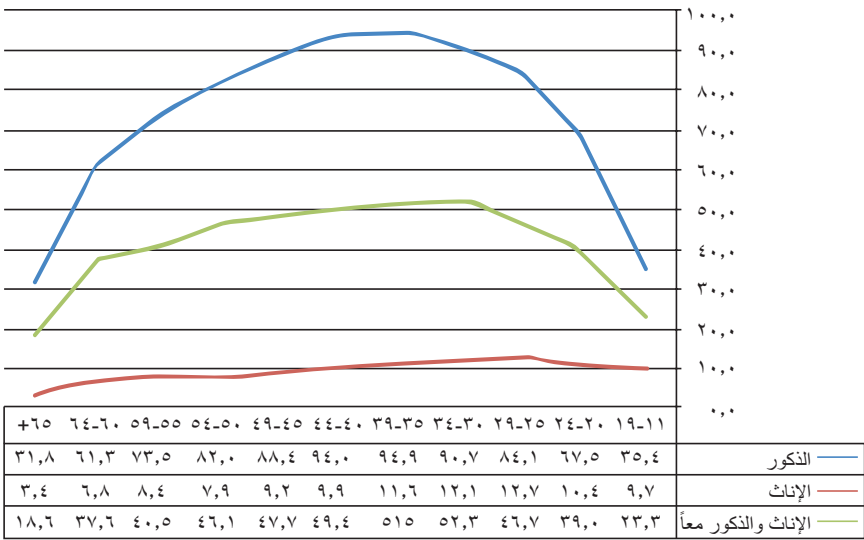
تنعكس نسبة المشاركة المرتفعة في صفوف الذكور في المربع ذات الشكل الكلاسيكي وفقاً لمعدلاتهم حسب العمر، ومع قيم تتجاوز التسعين في المائة للشريحة العمرية ٣٠-٤٤ سنة، مما يؤدي الى ارتفاع القيم حتى الفئة العمرية ٢٥-٢٩ وتراجع القيم بعد الفئة

^١ توجد تحديات جوهرية كامنة في هذه الأدوار وتمنع المرأة اليمنية من دخول سوق العمل بما في ذلك الزواج المبكر، ومعدلات الولادات المرتفعة، ودورها كمقدمة للرعاية المجتمعية والاحتفالات الاجتماعية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من التقاليد اليمنية التي تعتمد كلياً على النساء (المولد والأعراس والوفيات) والأبرز في ذلك هو وصمة العار السلبية التي لا تزال سائدة والتي تلحق بالمرأة التي تعمل خارج المنزل.

^٢ كما أبرز موجز أخير للسياسات وضعته منظمة العمل الدولية حول اليمن، إن الصورة الأكثر شمولاً للعمالة تأخذ في الاعتبار العمل الذي يؤديه الناس حتى عندما لا يعتبر وظيفة، وبخاصة الخدمات المنزلية غير المدفوعة التي تشمل أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والأعمال المنزلية بدون أجر. والاعتراف بأن الناس المعروفين بصناع المنزل هم من العمال يؤدي إلى صورة إحصائية مختلفة تماماً حيث تتحول المرأة الى الأغلبية الساحقة من الشعب العامل. انظر "من حالة عدم النظامية الى العمل اللائق في اليمن، ٢٠١٣.

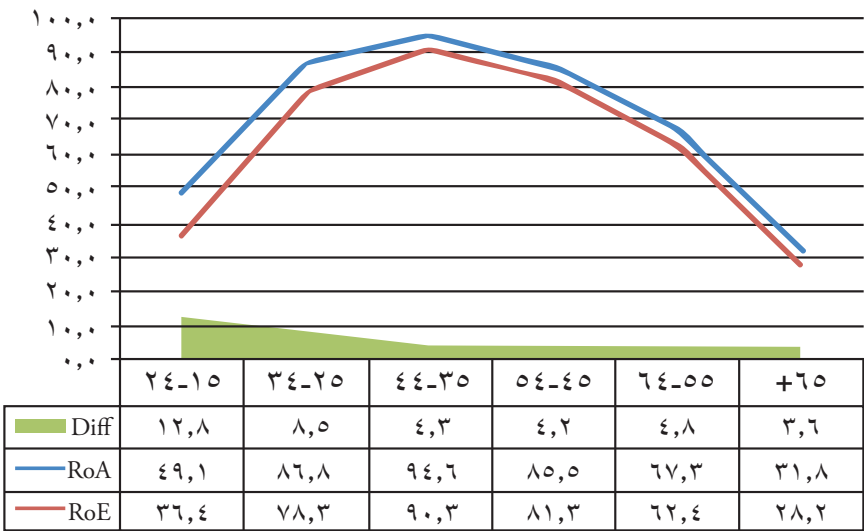
العمرية ٤٥-٤٩. وتصل أدنى معدلات مشاركة المرأة الى ذروتها في المجموعة العمرية ٢٥-٢٩ التي كانت نسبتها ١٢,٧ في المائة. لكن نسبة النساء في القوى العاملة ترتفع مع التقدم في السن.

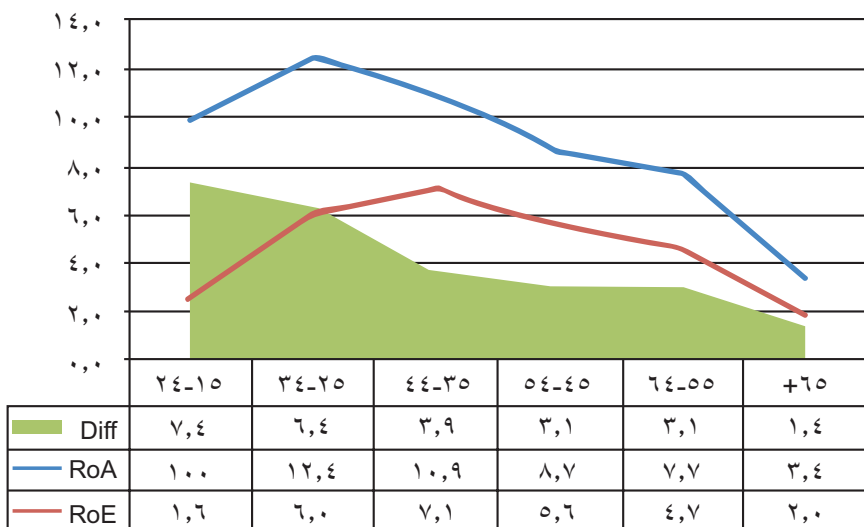
الرسم البياني ٢,١ – الذكور والإناث والمجموع؛ معدلات المشاركة ضمن فئات عمرية خمسية؛ ٢٠١٠



بالنسبة الى الذكور والإناث معاً، توازي معدلات المشاركة نسب العمالة للسكان، حيث يتراجع الفارق تدريجياً مع التقدم في السن.

الرسم البياني ٢,٢ – الذكور والإناث؛ معدلات المشاركة ونسبة العمالة للسكان حسب مجموعات عمرية عشرية؛ ٢٠١٠





الجدول ٢,٦ - القوة العاملة ومعدلات المشاركة حسب الجنس ومجموعات عمرية خمسية، والنسبة المئوية من الإناث؛ ٢٠١٠

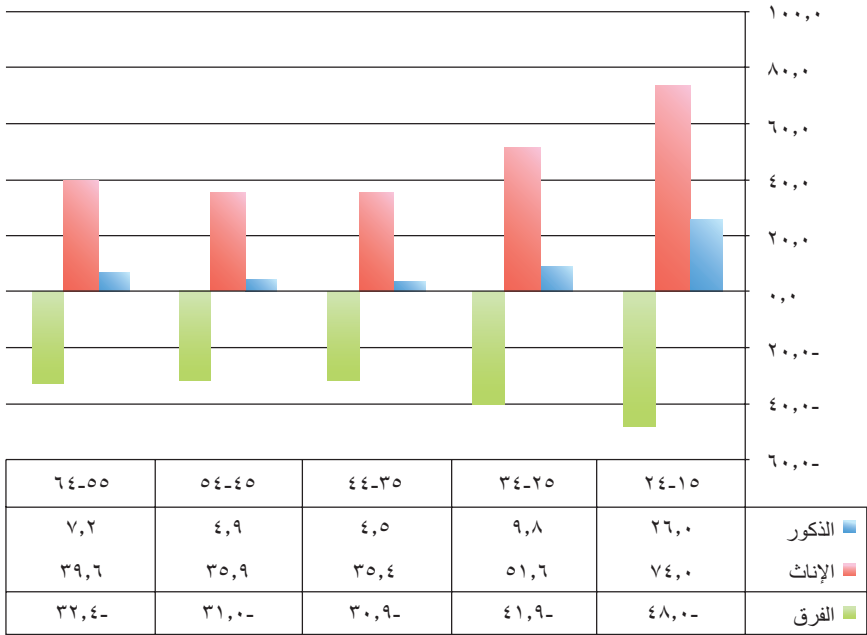
القوة العاملة (٠٠)							
F/Tot	الذكور	الإناث	الذكور معاً	الإناث والذكور معاً	الذكور	الإناث	
٢٤,٢	٢٣,٣	٩,٧	٣٥,٤	٦٣٣,٣	٥٠٩,٧	٥٠٩,٧	١٩-١٥
١٥,٣	٣٩,٠	١٠,٤	٦٧,٥	٨٣٣,٨	٧٢٢,٩	٧٢٢,٩	٢٠-٢٠
١٦,٥	٤٦,٧	١٢,٧	٨٤,١	٨٣٣,٣	٧١٥,١	٧١٥,١	٢٩-٢٥
١٢,٨	٥٢,٣	١٢,١	٩٠,٧	٦١٧,١	٥٤٧,٣	٥٤٧,٣	٣٤-٣٠
١٣,٣	٥١,٥	١١,٦	٩٤,٩	٦٠١,٢	٥٣٠,٥	٥٣٠,٥	٣٩-٣٥
١٢,٠	٤٩,٤	٩,٩	٩٤,٠	٤٠٦,٥	٣٦٣,١	٣٦٣,١	٤٤-٤٠
١١,٠	٤٧,٧	٩,٢	٨٨,٤	٣٩٥,٠	٣٥٥,٨	٣٥٥,٨	٤٩-٤٥
٩,١	٤٦,١	٧,٩	٨٢,٠	٢٩٥,٥	٢٧٠,٩	٢٧٠,٩	٥٤-٥٠
١١,٨	٤٠,٥	٨,٤	٧٣,٥	١٧٠,٢	١٥٢,٢	١٥٢,٢	٥٩-٥٥
٨,٥	٣٧,٦	٦,٨	٦١,٣	١٤٤,١	١٣٢,٨	١٣٢,٨	٦٤-٦٠
١٤,٦	٤٠,٨	١٠,٥	٧٠,٩	٤,٩٣٠,٠	٤,٣٠٠,٢	٤,٣٠٠,٢	٦٤-١٥
٩٣	١٨,٦	٣,٤	٣١,٨	١٤٢,٠	١٢٩,٩	١٢٩,٩	+٦٥
١٤,٥	٣٩,٥	١٠,١	٦٨,٤	٥,٠٧٢,٠	٤,٤٣٠,٠	٤,٤٣٠,٠	المجموع

الجدول ٢,٧ - العمالة والعمالة للسكان حسب الجنس، والمجموعات العمرية الخمسية، والنسبة المئوية للإناث؛ ٢٠١٠

F/T	نسبة العمالة للسكان			القيم المطلقة		
	الذكور	الإناث	الذكور معاً	الإناث والذكور معاً	الذكور	الإناث
١٦,٠	٢٠,١	٢,٦	٣٦,٤	١,٤٦٧	٢٣٤	١,٢٣٣
١٣,٠	٤١,٥	٦,٠	٧٨,٣	١,٤٥٠	١٨٨	١,٢٦٢
١١,٣	٤٦,٦	٧,١	٩٠,٣	١,٠٠٨	١١٤	٨٩٤
٩,٢	٤٣,٣	٥,٦	٨١,٣	٦٩١	٦٤	٦٢٧
٩,٣	٣٥,١	٤,٧	٦٢,٤	٣١٤	٢٩	٢٨٥
١٢,٨	٣٣,٥	٤,٧	٦٢,١	٤,٩٣٠	٦٣٠	٤,٣٠٠
٨,٥	١٦,٠	٢,٠	٢٨,٢	١٤٢	١٢	١٣٠٠
١٢,٧	٣٢,٥	٤,٦	٥٩,٩	٥,٠٧٢	٦٤٢	٤,٤٣٠

لوضع المسألة في سياقها، شخص واحد من أصل ستة أشخاص في القوة العاملة في اليمن عاطل عن العمل، امرأة من أصل امرأتين ورجل من أصل ثمانية رجال. سواء بالنسبة للرجال أو النساء، تتركز البطالة في الفئة العمرية بين ١٥ و ٢٤ عاماً، حيث النسبة هي ٦٠ في المائة للأوائل و ٥٠ في المائة للأخيرات. تتراجع معدلات البطالة مع التقدم في السن وكذلك الفارق بين الجنسين مع أنه يظل أعلى من ثلاثين نقطة مئوية.

الرسم البياني ٢,٣ - الذكور والإناث؛ معدلات البطالة وفقاً للفئات العمرية العشرية؛ ٢٠١٠



٥. القوة العاملة حسب الجنس والعمر والمستوى التعليمي

في سوق العمل اليمني مستويات تعليمية ضعيفة. بشكل عام، التحصيل العلمي أدنى في صفوف النساء وهو يرتبط بشكل عكسي بالسن، سواء بالنسبة الى الذكور أو الإناث. فقط ٨,٢ في المائة من القوة العاملة (١٥ سنة وأكثر) أكملت التعليم العالي، في حين أن ٥٤,٨ في المائة لم يلتحق بالمدرسة أو حصل أقل من التعليم الابتدائي؛ ١٥,٨ المائة أتموا التعليم الإلزامي و ٢١ في المائة التعليم الثانوي. إذا ما نظرنا الى المجموعة العمرية ٢٥-٣٤ سنة، تبقى نسبة هؤلاء الذين لم يكملوا تعليمهم الإلزامي عالية جداً، ٤٢,٣ في المائة، في حين أن النسب المئوية من الذين أكملوا التعليم الثانوي والعالي هي أعلى بقليل (٢٨ في المائة و ١٢,٩ في المائة على التوالي).

تشير البيانات بشكل واضح إلى أن التحصيل العلمي في صفوف الإناث استقطابي أكثر منه في صفوف الذكور. ففي حين أن ٤٠ في المائة تقريباً من الإناث في القوة العاملة لم يلتحق بالمدرسة، تبلغ نسبة الذكور الموجودين في الوضع نفسه ٢٥ في المائة. في نفس الوقت، تبلغ نسبة الإناث الحاصلات على الأقل على دبلوم التعليم الثانوي ٣١,٥ في

المائة مقابل ٢٨,٨ بالمائة للذكور. هذا الوضع فاضح أكثر في الفئة العمرية ٢٥-٣٤. تبلغ نسبة الإناث اللواتي لم يلتحقن بالمدرسة ٢٩,٢ في المائة، فيما تبلغ نسبة اللواتي حصلن على الأقل على دبلوم التعليم الثانوي ٥١ في المائة. أما القيم التي تنطبق على الذكور فهي ١٠,٦ في المائة و ٣٩,٥ في المائة على التوالي.

الجدول ٢,٨ – القوة العاملة حسب الجنس والمستوى التعليمي؛ القيم المطلقة؛ ٢٠١٠

	لم يلتحق بالمدرسة	دون الابتدائي	الابتدائي	الثانوي	العالى	غير معن	المجموع
القيم المطلقة							
الذكور							
٢٤-١٥	١١٧	٤٩٤	٣٣٦	٢٧٣	٧	٤	١,٢٣٣
٣٤-٢٥	١٣٤	٤٠١	٢٢٢	٣٥٩	١٣٩	٧	١,٢٦٢
٤٤-٣٥	١٩٠	٢٣٥	١٢٣	٢٢٢	١٢٣	١	٨٩٤
٥٤-٤٥	٣٣٢	١٣٧	٣٦	٧٢	٥٠	٠	٦٢٧
٦٤-٥٥	٢١٧	٣٢	٦	١٧	١٣	٠	٢٨٥
+٦٥	١١٨	٩	٠	٢	١	٠	١٣٠
٦٤-٢٥	٩٩٠	٨١٤	٣٨٨	٦٧٢	٣٢٥	٨	٣,١٩٧
+١٥	١,١٠٧	١,٣٠٨	٧٢٤	٩٤٥	٣٣٣	١٢	٤,٤٣٠
الإناث							
٢٤-١٥	٥٤	٦٧	٥٤	٤٩	٩	١	٢٣٤
٣٤-٢٥	٥٥	٢٣	١٥	٤٨	٤٨	٠	١٨٨
٤٤-٣٥	٥٩	١٣	٧	١٨	١٧	٠	١١٤
٥٤-٤٥	٤٩	٢	١	٦	٦	٠	٦٤
٦٤-٥٥	٢٧	١	٠	٠	١	٠	٢٩
+٦٥	١٢	٠	٠	٠	٠	٠	١٢
٦٤-٢٥	٢٠٢	٣٩	٢٢	٧٢	٧٢	٠	٤٠٧
+١٥	٢٥٦	١٠٦	٧٦	١٢١	٨٢	١	٦٤٢
المجموع							
٢٤-١٥	١٧١	٥٦١	٣٩٠	٣٢٢	١٧	٥	١,٤٦٧
٣٤-٢٥	١٨٩	٤٢٤	٢٣٦	٤٠٧	١٨٧	٧	١,٤٥٠
٤٤-٣٥	٢٤٩	٢٤٩	١٢٩	٢٤٠	١٤٠	١	١,٠٠٨
٥٤-٤٥	٣٨١	١٣٩	٣٨	٧٨	٥٥	٠	٦٩١
٦٤-٥٥	٢٤٤	٣٣	٦	١٧	١٣	٠	٣١٤
+٦٥	١٣٠	٩	٠	٢	١	٠	١٤٢
٦٤-٢٥	١,١٩٢	٨٥٣	٤١٠	٧٤٤	٣٩٨	٨	٣,٦٠٥
+١٥	١,٣٦٣	١,٤١٤	٨٠٠	١,٠٦٦	٤١٤	١٣	٥,٠٧٢

الجدول ٢,٩ – القوة العاملة حسب الجنس والمستوى التعليمي؛ التوزيع بالنسبة المئوية؛ ٢٠١٠

	لم يلتحق بالمدرسة	دون الابتدائي	الابتدائي	الثانوي	العالي	غير معلن	المجموع
القيم المطلقة							
الذكور							
٢٤-١٥	٩,٥	٤٠,١	٢٧,٣	٢٢,٢	٠,٦	٠,٤	١٠٠,٠
٣٤-٢٥	١٠,٦	٣١,٨	١٧,٦	٢٨,٥	١١,٠	٠,٦	١٠٠,٠
٤٤-٣٥	٢١,٢	٢٦,٣	١٣,٧	٢٤,٨	١٣,٨	٠,١	١٠٠,٠
٥٤-٤٥	٥٢,٩	٢١,٩	٥,٨	١١,٥	٧,٩	٠,٠	١٠٠,٠
٦٤-٥٥	٧٦,٠	١١,١	٢,٢	٦,١	٤,٤	٠,١	١٠٠,٠
+٦٥	٩٠,٧	٧,٠	٠,٤	١,٢	٠,٨	٠,٠	١٠٠,٠
٦٤-٢٥	٣١,٠	٢٥,٥	١٢,١	٢١,٠	١٠,٢	٠,٣	١٠٠,٠
+١٥	٢٥,٠	٢٩,٥	١٦,٣	٢١,٣	٧,٥	٠,٣	١٠٠,٠
الإناث							
٢٤-١٥	٢٣,٠	٢٨,٧	٢٣,١	٢٠,٩	٤,٠	٠,٤	١٠٠,٠
٣٤-٢٥	٢٩,٢	١٢,١	٧,٧	٢٥,٣	٢٥,٧	٠,٠	١٠٠,٠
٤٤-٣٥	٥١,٦	١١,٧	٥,٨	١٥,٧	١٥,٢	٠,٠	١٠٠,٠
٥٤-٤٥	٧٦,٨	٢,٨	١,٧	٩,٦	٩,٠	٠,١	١٠٠,٠
٦٤-٥٥	٩٣,٠	٤,١	٠,٠	٠,٠	٢,٣	٠,٦	١٠٠,٠
+٦٥	٩٧,١	٠,٠	٠,٠	٢,٩	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
٦٤-٢٥	٤٩,٥	٩,٦	٥,٤	١٧,٦	١٧,٨	٠,١	١٠٠,٠
+١٥	٣٩,٨	١٦,٦	١١,٩	١٨,٨	١٢,٧	٠,٢	١٠٠,٠
المجموع							
٢٤-١٥	١١,٧	٣٨,٢	٢٦,٦	٢٢,٠	١,١	٠,٤	١٠٠,٠
٣٤-٢٥	١٣,١	٢٩,٢	١٦,٣	٢٨,٠	١٢,٩	٠,٥	١٠٠,٠
٤٤-٣٥	٢٤,٧	٢٤,٧	١٢,٨	٢٣,٨	١٣,٩	٠,١	١٠٠,٠
٥٤-٤٥	٥٥,١	٢٠,١	٥,٤	١١,٣	٨,٠	٠,٠	١٠٠,٠
٦٤-٥٥	٧٧,٦	١٠,٥	٢,٠	٥,٥	٤,٢	٠,١	١٠٠,٠
+٦٥	٩١,٣	٦,٤	٠,٣	١,١	١,٠	٠,٠	١٠٠,٠
٦٤-٢٥	٣٣,١	٢٣,٧	١١,٤	٢٠,٦	١١,٠	٠,٢	١٠٠,٠
+١٥	٢٦,٩	٢٧,٩	١٥,٨	٢١,٠	٨,٢	٠,٣	١٠٠,٠

٦. العمالة حسب القطاع

تشكّل الخدمات الجزء الأكبر من سوق العمل بنسبة ٥٦,٤ بالمائة تليها الزراعة بنسبة ٢٤,٨ في المائة، والصناعة ١٨,٩ في المائة. علاوة على ذلك، أكثر من نصف العاملين في الصناعة هم في البناء، حيث تمثّل الصناعة التحويلية ٦,٦ في المائة فقط من إجمالي العمالة. في قطاع الخدمات، الخدمات العامة (٣١,٤ في المائة من المجموع) تتجاوز تلك التي يملكها القطاع الخاص والتي تبلغ ٢٥ في المائة. ويختلف توزيع الإناث حسب القطاع عن الذكور حيث يسجّلن حصة أكبر في الخدمات العامة وأيضاً في مجال الصناعة التحويلية، وهو امر مستغرب.

الجدول ٢,١٠ - مستخدم حسب الجنس والقطاع؛ القيم المطلقة والتكوين بالنسبة المئوية

Fem/Tot	الذكور والإناث معاً	الإناث	الذكور	الذكور والإناث معاً	الإناث	الذكور	
٧,٩	٢٤,٨	٢٨,٠	٢٤,٥	١,٠٣٠,٩	٨١,٦	٩٤٩,٣	الزراعة
١٤,٩	٦,٦	١٤,١	٦,٠	٢٧٤,٨	٤٠,٩	٢٣٣,٩	الصناعة التحويلية
١,١	١,٧	٠,٣	١,٨	٦٨,٨	٠,٨	٦٨,١	القطاعات الصناعية الأخرى
٠,٢	١٠,٦	٠,٣	١١,٤	٤٤١,٢	٠,٩	٤٤٠,٤	البناء
٥,٤	١٨,٩	١٤,٦	١٩,٢	٧٨٤,٨	٤٢,٥	٧٤٢,٣	الصناعة
٣,٨	٣١,٤	١٧,١	٣٣,٤	١,٣٠٥,٢	٤٩,٩	١,٢٥٥,٣	الخدمات في القطاع الخاص
١١,٣	٢٥,٠	٤٠,٣	٢٣,٩	١,٠٤٠,٤	١١٧,٣	٩٢٣,٢	القطاع العام
٧,١	٥٦,٤	٥٧,٤	٥٦,٣	٢,٣٤٥,٦	١٦٧,٢	٢,١٧٨,٤	الخدمات
٧,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٤,١٦١,٣	٢٩١,٣	٣,٨٧٠,٠	المجموع

المصدر: المنظمة المركزية للإحصاء، ٢٠١٠، www.cso-yemen.org

٧. وضع العمالة

حوالي ثلث العاملين يتقاضون الرواتب والأجور؛ يمثل أصحاب العمل أقل من ٥ في المائة، والعاملون لحسابهم الخاص ٣٠ في المائة. ونظراً لحصتهم الكبيرة من العمالة، نسب الذكور مماثلة لنسب المجموع مع قيم أعلى بقليل للعمال وأصحاب العمل بأجور ورواتب. فقط ٥٧,٥ في المائة من الإناث هن من العاملات بأجور ورواتب، و ٢ في المائة من صاحبات العمل، في حين أن العاملات لحسابهن الخاص يشكّلن أكثر من ٤٠ في المائة.

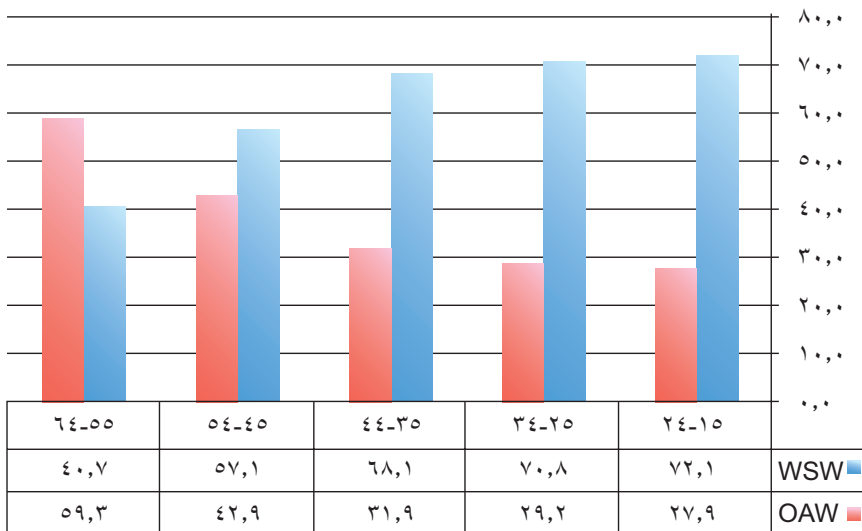
الجدول ٢,١١ - مستخدمون حسب الجنس، المجموعات العمرية الخمسية والوضع ضمن العمالة؛ القيم المطلقة والتكوين بالنسب المئوية؛ ٢٠١٠

العاملون لحسابهم الخاص	أصحاب العمل	العمال بأجور ورواتب	العاملون لحسابهم الخاص	أصحاب العمل	العمال بأجور ورواتب	العاملون لحسابهم الخاص	أصحاب العمل	العمال بأجور ورواتب	
المجموع			الإناث			الذكور			
٢٥,٩	٢,٠	٧٢,١	٤٩,١	٠,٧	٥٠,٢	٢٤,٤	٢,١	٢٤-١٥	٢٤-١٥
٢٥,٧	٣,٥	٧٠,٨	٢٩,٠	٣,٠	٦٨,١	٢٥,٤	٣,٥	٣٤-٢٥	٣٤-٢٥
٢٧,٠	٤,٨	٦٨,١	٣٢,٩	١,٥	٦٥,٦	٢٦,٥	٥,١	٤٤-٣٥	٤٤-٣٥
٣٥,٢	٧,٧	٥٧,١	٤٩,٩	٣,٩	٤٦,٢	٣٤,٢	٨,٠	٥٤-٤٥	٥٤-٤٥
٥٠,٤	٨,٨	٤٠,٧	٦٩,٩	٠,٠	٣٠,١	٤٩,١	٩,٤	٦٤-٥٥	٦٤-٥٥
٦٠,٤	٧,٠	٣٢,٦	٦٥,٣	١,٦	٣٣,١	٦٠,١	٧,٣	٦٥	٦٥
٣٠,٢	٤,٦	٦٥,٣	٤٠,٥	٢,٠	٥٧,٥	٢٩,٤	٤,٧	٦٥+	٦٥+

المصدر: المنظمة المركزية للإحصاء، ٢٠١٠، www.cso-yemen.org

يمكن أن نستخلص من بدايات تحديث سوق العمل اليمني حقيقة مفادها أن نسبة المستخدمين تنخفض مع التقدم في السن، فيما ترتفع نسبة العاملين لحسابهم الخاص؛ الأوائل من ٧٢,١ في المائة إلى ٤٠,٧ في المائة، والأخرون من ٢٧,٩ إلى ٥٩,٣ في المائة. هذا الاتجاه هو نفسه بالنسبة للذكور والإناث لكنه بارز لدى الذكور أكثر من الإناث.

الرسم البياني ٢,٤ - المستخدمون حسب الجنس والفئة العمرية العشرية؛
التكوين بالنسبة المئوية وفقاً للوضع ضمن العمالة؛ ٢٠١٠



المصدر: المنظمة المركزية للإحصاء، ٢٠١٠، www.cso-yemen.org

تبلغ نسبة المستخدمين حدها الأقصى في الخدمات العامة (٩٦,٧ في المائة)، وفي قطاعات الصناعة غير التحويلية (٩٦,١ في المائة) وفي البناء (٨٨,٩ في المائة)، تليها الصناعات التحويلية، والقطاعان الأخيران هما خدمات القطاع الخاص والزراعة. هذا الاتجاه واضح عند الذكور، ولكن ليس عند الإناث اللواتي يسجلن نسبة منخفضة جداً في الصناعة التحويلية (١٤,٧ في المائة)، مما يدل على نوع المنشآت السائد في القطاع.

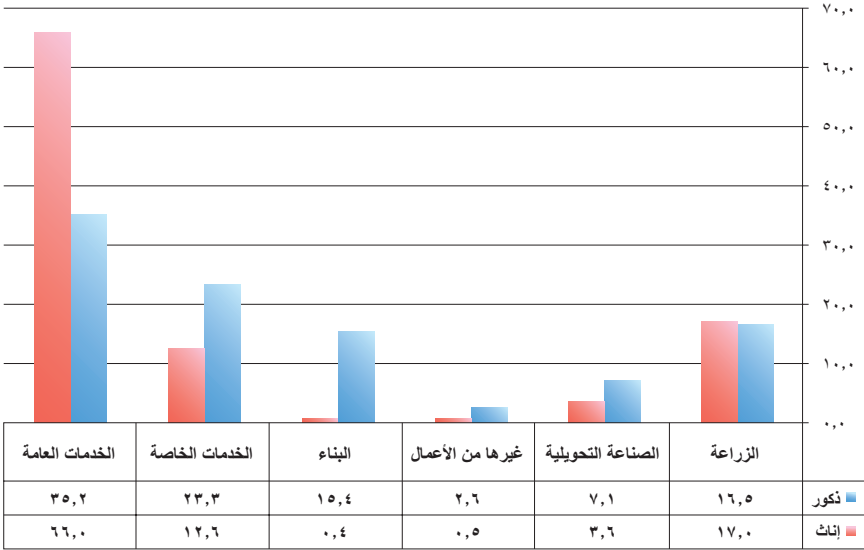
**الجدول ٢,١٢ – المستخدمون حسب الجنس والقطاع والوضع ضمن العمالة:
القيم المطلقة والتكوين بالنسب المئوية؛ ٢٠١٠**

العمال ذوو الأجور والرواتب	أصحاب العمل	العمال ذوو الأجور والرواتب	المجموع	العمالون لصاحبهم الخاص	أصحاب العمل	العمال ذوو الأجور والرواتب	العمالون لصاحبهم الخاص
الذكور							
٤٢٠,٤	٦٢,٧	٤٦٦,٢	٩٤٩,٣	٤٤٩,٣	٦,٦	٤٩٩,١	١٤,٠
١٨٠,٨	٢٠,٣	٢٠١,١	٢٣٣,٩	٢٣٣,٩	٨,٧	٢٤٢,٦	٣,٨
٦٥,٣	٠,١	٦٥,٤	٦٨,١	٦٨,١	٠,٢	٦٨,٣	٨,٠
٣٩١,٦	١٣,٣	٤٠٤,٩	٤٤٠,٩	٤٤٠,٩	٣,٠	٤٤٣,٩	٩,٥
٦٣٧,٨	٣٣,٧	٦٧١,٥	٧٤٢,٣	٧٠٨,٨	٤,٥	٧٤٧,٣	٤,٥
٥٩٣,٥	٨١,٧	٦٧٥,٢	١,٢٥٥,٣	٥٨٠,٠	٦,٥	٦٨١,٧	٢,٣
٨٩٥,٨	٦,٠	٩٠١,٨	٩٢٣,٢	٩٢٣,٢	٠,٧	٩٢٤,٠	٢٧,٦
١,٤٨٩,٣	٨٧,٧	١,٥٧٧,٠	٢,١٧٨,٤	٢,١٧٨,٤	٤,٠	٢,١٨٢,٤	٢٩,٦
٢,٢٥٤,٧	١٨٤,٢	٢,٤٣٨,٩	٣,٨٧٠,٠	٣,٨٧٠,٠	٤,٨	٣,٨٧٤,٨	٢٩,٦
الإناث							
٢٨,٤	٣,٥	٣١,٩	٨١,٦	٤٩,٧	٤,٢	٣٥,٩	٨٣,٩
٦,٠	٠,٦	٦,٦	٤٠,٩	٤٠,٩	١,٥	٤٢,٤	٠,٠
٠,٨	٠,٠	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٠	٠,٨	٢٤,٩
٠,٦	٠,٠	٠,٦	٠,٩	٠,٩	٠,٠	٠,٩	٨١,١
٧,٤	٠,٦	٨,٠	٤٢,٥	٣٤,٥	١,٤	٣٥,٩	٥٥,٦
٢١,١	١,١	٢٢,٢	٤٩,٩	٤٩,٩	٢,٢	٥٢,١	٥,١
١١٠,٥	٠,٨	١١١,٣	١١٧,٣	١١٧,٣	٠,٧	١١٨,٠	٢,٢
١٣١,٦	١,٩	١٣٣,٥	١٦٧,٢	١٦٧,٢	١,١	١٦٨,٣	٢,٢
١٦٧,٤	٥,٩	١٧٣,٣	٢٩١,٣	٢٩١,٣	٢,٠	٢٩٣,٣	٤٠,٥
الذكور والإناث							
٤٤٨,٩	٦٦,٢	٥١٥,١	١,٠٣٠,٩	١,٠٣٠,٩	٦,٤	١,٠٣٧,٣	٥٠,٠
١٨٦,٨	٢٠,٩	٢٠٧,٧	٢٧٤,٨	٢٧٤,٨	٧,٦	٢٨٢,٤	٢٤,٤
٦٦,١	٠,١	٦٦,٢	٦٨,١	٦٨,١	٠,٢	٦٨,٣	٣,٧
٣٩٢,٣	١٣,٣	٤٠٥,٦	٤٤١,٢	٤٤١,٢	٣,٠	٤٤٤,٢	٨,١
٦٤٥,٢	٣٤,٣	٦٧٩,٥	٧٨٤,٨	٧٨٤,٨	٤,٤	٧٨٩,٢	١٣,٤
٦١٤,٦	٨٢,٨	٦٩٧,٤	١,٣٠٥,٢	١,٣٠٥,٢	٦,٣	١,٣١١,٥	٤٣,٦
١,٠٠٦,٣	٦,٨	١,٠١٣,١	١,٠٤٠,٤	١,٠٤٠,٤	٠,٧	١,٠٤١,١	٢,٦
١,٦٢٠,٩	٨٩,٦	١,٧١٠,٥	٢,٣٤٥,٦	٢,٣٤٥,٦	٣,٨	٢,٣٤٩,٤	٢٧,١
٢,٧١٤,٩	١٩٠,١	٢,٩٠٥,٠	٤,١٦١,٣	٤,١٦١,٣	٤,٦	٤,١٦٥,٩	٣٠,٢

تتركزعاملات بأجور ورواتب في قطاعات محددة أكثر من سواها، إذ نجد ٧٨,٦ في المائة في الخدمات و١٧ في المائة في الزراعة. لكن هذا الرقم يخفي حقيقة مفادها أن النساء يشكلن العمود الفقري للقطاع الزراعي في اليمن، إلا أن عملهن يبقى بدون أجر ويمارسنه على الأراضي التي تعود لأسرهن في معظم الأحيان. بالنسبة إلى الرجال، ٥٨,٥ في المائة فقط يعملون في قطاع الخدمات (٣٥,٢ في المائة في الخدمات العامة و٢٣,٣ في المائة في الخدمات الخاصة)، ١٦,٥ في المائة في الزراعة، ١٥,٤ بالمائة في البناء و٧ بالمائة في الصناعة التحويلية. ولا بد من الإشارة أيضاً إلى الدور الثانوي الذي يمنحه القطاع الخاص للإناث خلافاً للرجال (١٢,٣ في المائة مقابل ٢٤,٣ في المائة). إن توظيف الإناث بالنسبة إلى العديد من أصحاب العمل هو أمر مكلف. فالخصوبة العالية المصحوبة بالزواج المبكر تفرض نفقات عالية على المؤسسات (استخدام العمال البدائل، الاستثمار في موظفين جدد، الخ)، الأمر الذي يفضي إلى مزيد من الممارسات التمييزية في القطاع الخاص^٣.

^٣ راجع مكتب العمل الدولي، "أنماط العمالة بالنسبة للإناث في اليمن"، ٢٠٠٤.

الرسم البياني ٢,٥ – المستخدمون حسب الجنس؛ التكوين بالنسبة المئوية حسب القطاع؛ ٢٠١٠



المصدر: المنظمة المركزية للإحصاء، ٢٠١٠، www.cso-yemen.org

٨. العمالة حسب المهنة

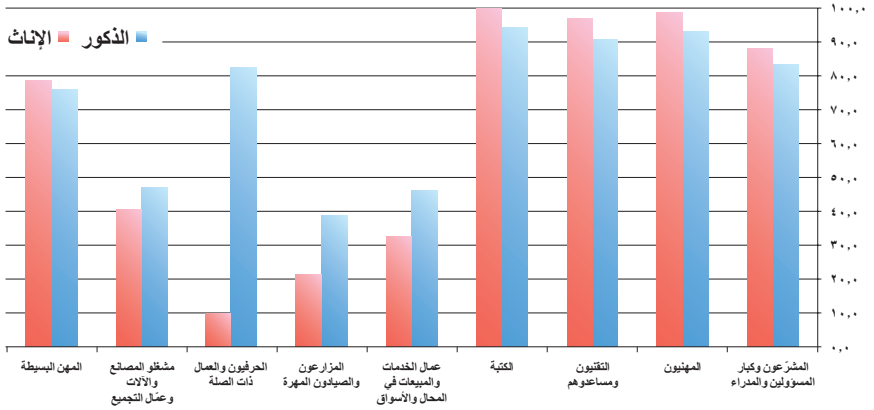
يتركّز حوالي ٥٥ في المائة من المستخدمين في ثلاث مهن بالترتيب التالي: العمال الزراعيون المهرة (٢١,٩ في المائة)، عمال الخدمات والمبيعات (١٧,٦٨ في المائة)، الحرفيون والعمال ذات الصلة (١٤,٧ في المائة). إن الترتيب بالنسبة للاناث يختلف قليلاً حيث أن التقنيات ومساعداتهن يأتيان في المرتبة الثانية (١٨,٥ في المائة) فيما العمارات في مجال الخدمات والبيع يأتيان في المرتبة الرابعة (١١,٨ في المائة). ويمكن أن يعكس ذلك أو يوازي حقيقة مفادها أن التحصيل العلمي عند الاناث هو أكثر استقطاباً.

الجدول ٢,١٣ – المستخدمون حسب الجنس والمهنة؛ القيم المطلقة والتكوين بالنسبة المئوية؛ ٢٠١٠

F/T	ذكور وإناث	الاناث	الذكور	ذكور وإناث	الاناث	الذكور	
٠,٥	٨,٥	٠,٦	٩,٠	٣٥٢,٧	١,٩	٣٥٠,٨	قوى الأمن والقوات المسلحة
٥,٦	٢,٤	١,٩	٢,٤	٩٨,٩	٥,٥	٩٣,٣	المشترعون وكبار المسؤولين والمدراء
١٦,١	٥,١		٤,٦	٢١٤,٦	٣٤,٥	٩٣,٣	المهنيون
١٧,٧	٧,٣	١٨,٥	٦,٥	٣٠٤,٥	٥٣,٩	٢٥٠,٦	التقنيون ومساعدوهم
١٣,١	٣,١	٥,٨	٢,٩	١٢٨,٩	١٦,٨	١١٢,١	الكتابة
٤,٨	١٧,٨	١٢,٣	١٨,٢	٧٤١,١	٣٥,٨	٧٠٥,٤	عمال الخدمات والمبيعات في المحال والأسواق
٧,٥	٢١,٩	٢٣,٥	٢١,٨	٩١٤,٤	٦٨,٥	٨٤٥,٩	المزارعون والصيادون المهرة
٦,٣	١٤,٧	١٣,٣	١٤,٨	٦١٣,٩	٣٨,٧	٥٧٥,١	الحرفيون والعمال ذات الصلة
١,١	٧,٨	١,٢	٨,٣	٣٢٧,٤	٣,٦	٣٢٣,٧	مشغلو المصانع والآلات وعمال التجميع
٦,٨	١١,٤	١١,٠	١١,٤	٤٧٥,٠	٣٢,١	٤٤٢,٩	المهن البسيطة
٧,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٤,١٧١,٤	٢٩١,٣	٣,٨٨٠,١	المجموع

يهيمن العاملون بأجور ورواتب في المهن ذات الياقات البيضاء والمهن البسيطة. وهذا ينطبق بوجه خاص على الإناث، فيما يهيمن الذكور على المهن الحرفية.

الرسم البياني ٢,٦- المستخدمون حسب الجنس والمهنة؛ النسبة المئوية من العاملين بأجور ورواتب؛ ٢٠١٠



إن غالبية المستخدمين في الزراعة هم من العمال ذوي المهارات (٨١,٢ في المائة) فيما ينتمي ١٣,٤ في المائة إلى المهن البدائية التي لا تتطلب أي تحصيل علمي. في قطاع الصناعة، ٦٢,٤ في المائة من العمال هم من الحرفيين، فيما ١٧,٤ في المائة هم من العمال غير المؤهلين، و ٨,٢ في المائة فقط هم من مشغلي الآلات. لكن يمثل الحرفيون ٧١,٢ في المائة من عمال قطاع البناء حيث ١٩,٩ في المائة هم من العمال غير المؤهلين، و ٥٨,٥ في المائة في الصناعات التحويلية حيث ١٦,٥ في المائة هم من مشغلي المصانع والآلات، و ٢١,٣ في المائة فقط في صناعات أخرى حيث ٤٥,٤ في المائة هم من العمال غير المؤهلين.

تتوزع العمالة في قطاع الخدمات على أكثر من مهنة؛ في الواقع، ٢٨,٨ في المائة فقط يعملون في الخدمات والمبيعات، و ١٤,٩ في المائة في الأمن، و ١٢,٢ في المائة هم من التقنيين، و ١٠,٨ في المائة من مشغلي المصانع والآلات؛ وما يفسر هذه الهيكلية هو (١) أهمية القوى الأمنية والقوات المسلحة التي تمثل ٣٢ في المائة من القطاع العام و ٧,٩ في المائة من مجموع العمالة، (ب) فيما يمثل التقنيون والمحترفون على التوالي ٢٣ و ١٥ في المائة من قطاع الخدمة العامة؛ (ج) في نفس الوقت وفي مجال خدمات القطاع الخاص، ٤٦ بالمائة من الموظفين هم من عمال الخدمات والمبيعات، و ١٨,٦ في المائة من مشغلي المصانع.

من المنظور المهني، أكثر من ٨٠ في المائة من العاملين في المهن الست الأولى هم في قطاع الخدمات، في حين أن ٨٠ في المائة من الحرفيين هم في الصناعة والغريب هو أن ٨٠ في المائة تقريباً من مشغلي المصانع والآلات يعملون في قطاع الخدمات. إن العمال غير المؤهلين موجودون في جميع القطاعات الرئيسية الثلاثة: ٤١,٩ في المائة في الخدمات و ٢٩,٢ بالمائة في الزراعة و ٢٨,٩ في المائة في الصناعة، وخاصة في البناء.

الجدول ٢,١٤ – المستخدمون حسب القطاع والمهنة؛ القيم المطلقة والتكوين بالنسبة المئوية؛ ٢٠١٠

المجموع	الخدمات			الصناعة			الزراعة	
	المجموع	الخدمات العامة	الخدمات الخاصة	المجموع	البناء	الصناعات الأخرى		
٣٥٢,٧	٣٤٨,٦	٣٣٣,٢	١٥,٣	١,٢	٠,٥	٠,٠	٠,٧	٢,٩
٩٨,٨	٨٠,٦	٦١,٧	١٨,٩	١٧,٢	٨,٥	٢,٥	٦,٢	١,٠
٢١٤,١	١٩٥,٠	١٥٦,٠	٣٩,٠	١٨,٣	٦,٣	٤,١	٧,٩	٠,٨
٣٠٤,٠	٢٨٦,٤	٢٣٩,٢	٤٧,٢	١٧,٤	٣,٨	٢,٩	١٠,٧	٠,٢
١٢٨,٩	١١٦,٧	٨٣,٨	٣٢,٩	١١,٦	٣,٠	٤,٦	٤,٠	٠,٦
٧٣٧,٠	٦٧٦,٦	٧٣,٣	٦٠٣,٣	٢٣,٤	١,٧	١,٩	١٩,٧	٣٧,٠
٩١٤,٤	٧٢,٥	٢,٥	٦٩,٩	٤,٥	٠,٤	٢,٥	١,٥	٨٣٧,٤
٦١٢,٧	١١٨,١	١٥,٦	١٠٢,٦	٤٨٩,٧	٣١٤,٣	١٤,٦	١٦٠,٧	٤,٩
٣٢٤,٨	٢٥٢,٥	٩,٣	٢٤٣,٢	٦٤,٦	١٥,٠	٤,٣	٤٥,٤	٧,٧
٤٧٣,٨	١٩٨,٥	٦٥,٨	١٣٢,٧	١٣٦,٩	٨٧,٦	٣١,٣	١٨,١	١٣٨,٤
٤١٦١,٣	٣٣٤٥,٦	١٠٤٠,٤	١٣٠٥,٢	٧٨٤,٨	٤٤١,٢	٦٨,٨	٢٧٤,٨	١٠٣٠,٩
٨,٥	١٤,٩	٣٢,٠	١,٢	٠,٢	٠,١	٠,٠	٠,٢	٠,٣
٢,٤	٣,٤	٥,٩	١,٥	٢,٢	١,٦	٣,٧	٢,٣	٠,١
٥,١	٨,٣	١٥,٠	٣,٠	٢,٣	١,٤	٦,٠	٢,٩	٠,١
٧,٣	١٢,٢	٢٣,٠	٣,٦	٢,٢	٠,٩	٤,٢	٣,٩	٠,٠
٣,١	٥,٠	٨,١	٢,٥	١,٥	٠,٧	٦,٧	١,٥	٠,١
١٧,١	٢٨,٨	٧,٠	٤٦,٢	٣,٠	٠,٤	٢,٨	٧,٢	٣,٦
٢٢,٠	٣,١	٠,٢	٥,٤	٠,٦	٠,١	٣,٧	٠,٦	٨١,٢
١٤,٧	٥,٠	١,٥	٧,٩	٦٢,٤	٧١,٢	٢١,٣	٥٨,٥	٠,٥
٧,٨	١٠,٨	٠,٩	١٨,٦	٨,٢	٣,٤	٦,٢	١٦,٥	٠,٧
١١,٤	٨,٥	٦,٣	١٠,٢	١٧,٤	١٩,٩	٤٥,٤	٦,٦	١٣,٤
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١٠٠,٠	٩٨,٨	٩٤,٥	٤,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٠	٠,٢	٠,٨
١٠٠,٠	٨١,٦	٦٢,٤	١٩,٢	١٧,٤	٨,٦	٢,٦	٦,٣	١,٠
١٠٠,٠	٩١,١	٧٢,٩	١٨,٢	٨,٥	٢,٩	١,٩	٣,٧	٠,٤
١٠٠,٠	٩٤,٢	٧٨,٧	١٥,٥	٥,٧	١,٣	١,٠	٣,٥	٠,١
١٠٠,٠	٩٠,٦	٦٥,٠	٢٥,٦	٩,٠	٢,٣	٣,٦	٣,١	٠,٥
١٠٠,٠	٩١,٨	٩,٩	٨١,٩	٣,٢	٠,٢	٠,٣	٢,٧	٥,٠
١٠٠,٠	٧,٩	٠,٣	٧,٦	٠,٥	٠,٠	٠,٣	٠,٢	٩١,٦
١٠٠,٠	١٩,٣	٢,٥	١٦,٧	٧٩,٩	٥١,٣	٢,٤	٢٦,٢	٠,٨
١٠٠,٠	٧٧,٧	٢,٩	٧٤,٩	١٩,٩	٤,٦	١,٣	١٤,٠	٢,٤
١٠٠,٠	٤١,٩	١٣,٩	٢٨,٠	٢٨,٩	١٨,٥	٦,٦	٣,٨	٢٩,٢
١٠٠,٠	٥٦,٤	٢٥,٠	٣١,٤	١٨,٩	١٠,٦	١,٧	٦,٦	٢٤,٨

المصدر: المنظمة المركزية للإحصاء، ٢٠١٠، www.cso-yemen.org

٩. البطالة

إن ١٨ في المائة تقريباً من القوة العاملة في اليمن عاطلة عن العمل، وهي نسبة عالية جداً لا تعكس تماماً غياب فرص العمل الذي تعاني منه اليمن. وتتركز البطالة في الفئات العمرية

الأصغر: ٥٤,٨ في المائة في الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاماً و٧٩,٣ في المائة في المجموعة العمرية ١٥-٣٤ عاماً. التركيز أقل وضوحاً في صفوف الإناث منه في صفوف الذكور.

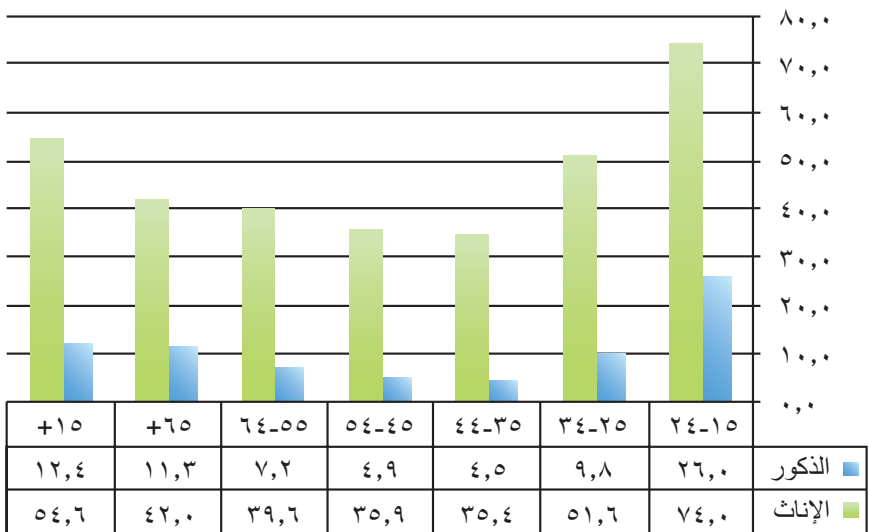
الجدول ٢,١٥ - العاطلون عن العمل حسب الجنس والفئة العمرية العشرية؛ القيم المطلقة والتكوين بالنسبة المئوية؛ ٢٠١٠

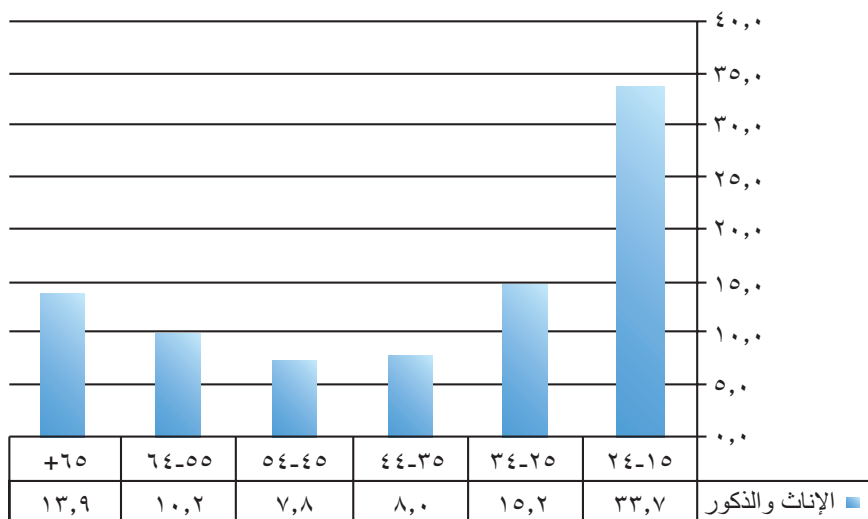
المجموع	الذكور	الإناث	الذكور والإناث	الذكور	الإناث	الذكور والإناث	المجموع
٣٥,١	٥٤,٨	٤٩,٥	٥٨,٢	٤٩٣,٨	١٧٣,٥	٣٢٠,٢	٢٤-١٥
٤٤,٠	٢٤,٥	٢٧,٧	٢٢,٥	٢٢٠,٧	٩٧,٢	١٢٣,٥	٣٤-٢٥
٥٠,٠	٩,٠	١١,٥	٧,٣	٨٠,٦	٤٠,٣	٤٠,٣	٤٤-٣٥
٤٢,٧	٦,٠	٦,٥	٥,٦	٥٣,٧	٢٢,٩	٣٠,٨	٥٤-٤٥
٣٦,٢	٣,٦	٣,٣	٣,٧	٣٢,١	١١,٦	٢٠,٤	٦٤-٥٥
٢٥,٧	٢,٢	١,٤	٢,٧	١٩,٨	٥,١	١٤,٧	+٦٥
٤٣,٥	٤٥,٢	٥٠,٥	٤١,٨	٤٠٦,٨	١٧٧,١	٢٢٩,٧	٦٤-٢٥
٣٨,٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٩٠٠,٦	٣٥٠,٦	٥٥٠,٠	+١٥

المصدر: المنظمة المركزية للإحصاء، ٢٠١٠، www.cso-yemen.org

تمثل الإناث ١٢,٧ في المائة فقط من القوة العاملة، لكن ٣٨,٩ في المائة من العاطلين عن العمل. النسبة هي ٣٥,١ في المائة للفئة العمرية الأولى، حيث تصل إلى معدل أقصاه ٥٠ في المائة للمجموعة العمرية ٣٥-٤٤ عاماً. ويظهر إجمالي معدل البطالة حسب الفئة العمرية بشكل غير اعتيادي مع نسبة أقصاها ٣٣,٧ في المائة للفئة العمرية الأولى وحد أدنى بنسبة ٧,٨ في المائة للمجموعة العمرية ٤٥-٥٤ عاماً. ويزيد معدل البطالة ليصل إلى ١٣,٩ في المائة للمسنين. ويظهر الذكور والإناث معاً شكلاً مماثلاً ولكن على مستويات مختلفة جداً. تبدأ معدلات الذكور عند ٢٦ في المائة، لتصل إلى حد أدنى هو ٤,٥ في المائة للمجموعة العمرية ٣٥-٤٤ عاماً ليرتفع ويصل إلى ١١,٣ في المائة. تبدأ معدلات الإناث عند ٧٤ في المائة ومن ثم تنخفض لتصل إلى ٣٥,٤ في المائة لتعود وترتفع إلى ٤٢ في المائة.

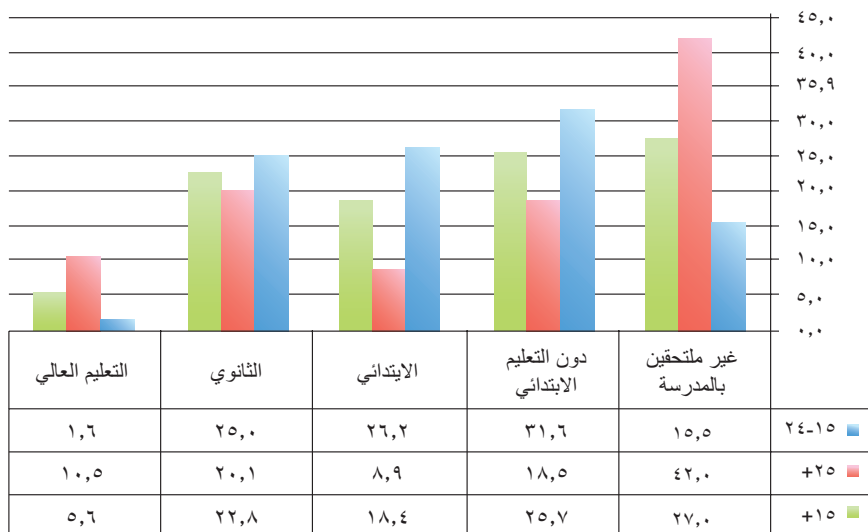
الرسم البياني ٢,٧ - معدلات البطالة حسب الجنس والفئة العمرية؛ ٢٠١٠





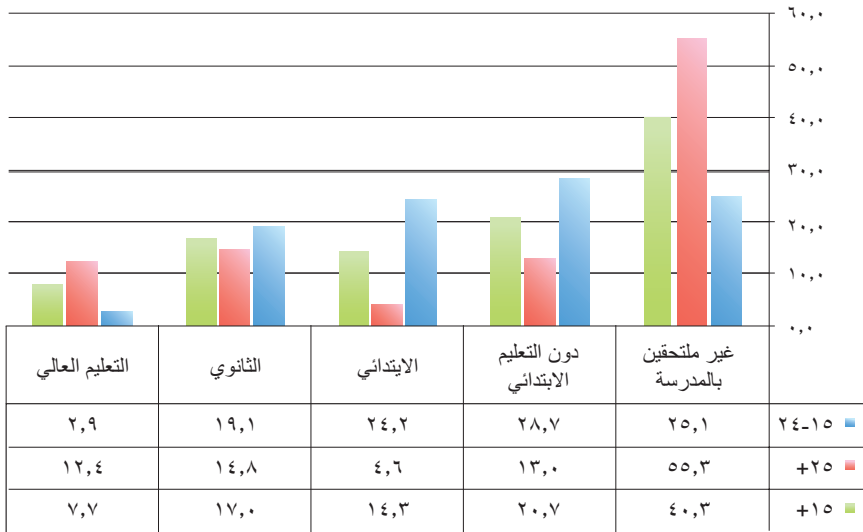
إن الغالبية الساحقة من العاطلين عن العمل لديهم مستوى تعليمي منخفض، حيث أن أكثر من ٥٠ في المئة لم يستكملوا تعليمهم الابتدائي. هذه الظاهرة أقل بروزاً في صفوف الشباب: في الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاماً، يمثل العاطلون عن العمل الذين لم يحصلوا التعليم الابتدائي ٤٧,١ في المئة، وفي الفئة العمرية ٢٥ عاماً وما فوق ٦٠,٥ في المئة.

الرسم البياني ٢,٨ - ذكور وإناث؛ البطالة وفقاً للمستوى التعليمي والفئة العمرية؛ ٢٠١٠

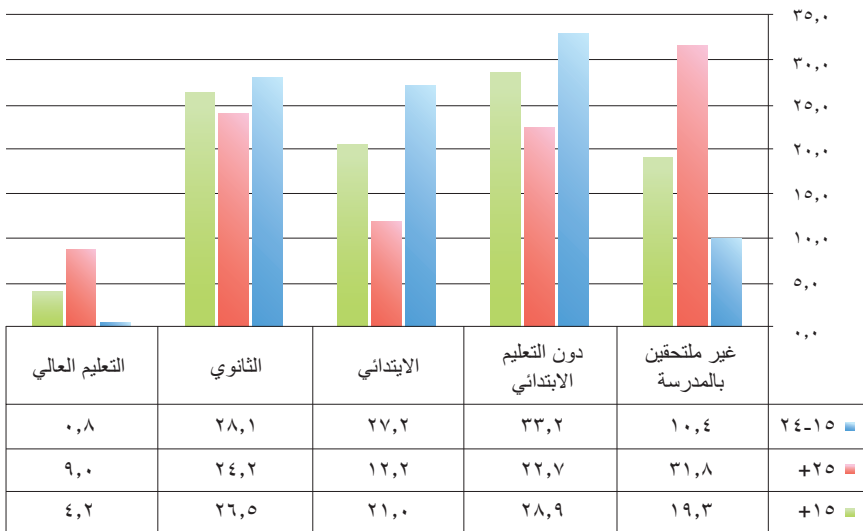


هذه الظاهرة موجودة عند الذكور والإناث معاً، ولكنها بارزة أكثر عند الإناث. علاوة على ذلك، توزيع يتفاوت توزيع الإناث العاطلات عن العمل حسب المستوى التعليمي بشكل كبير، في الفئتين العمريتين موضوع الدرس، حيث تبلغ القيم بالنسبة إلى هؤلاء الذين لم يتلقوا التعليم ٢٥,١ في المئة و٥٥,٣ في المئة للذكور و١٠,٤ و٣١,٨ في المئة للذكور.

الرسم البياني ٢,٩ – الإناث؛ نسبة العاطلين عن العمل حسب العمر والمستوى التعليمي؛ ٢٠١٠



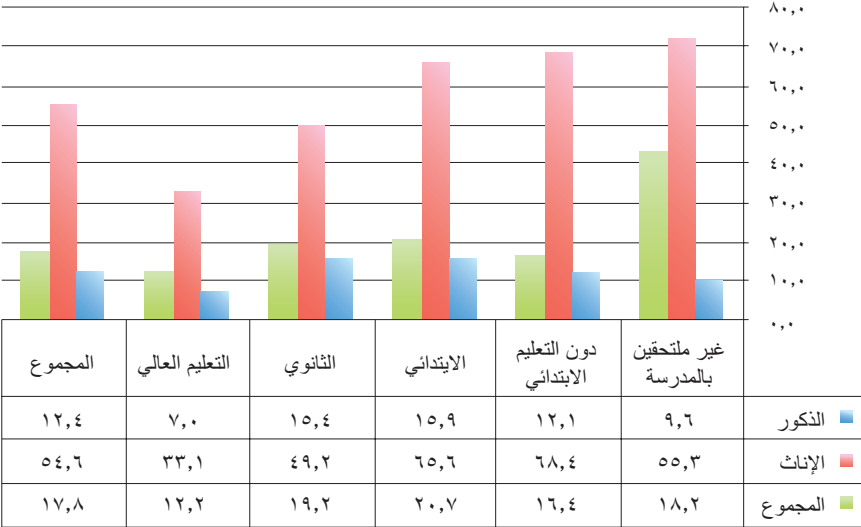
الرسم البياني ٢,١٠ – الذكور؛ نسبة العاطلين عن العمل حسب العمر والمستوى التعليمي؛ ٢٠١٠



تعكس البيانات السابقة توزيع السكان في سن العمل حسب المستوى التعليمي. يوفر معدل البطالة منظوراً أفضل لتأثير التعليم على احتمال العثور على وظيفة. في صفوف الذكور، احتمال التعرّض للبطالة هو دون المعدل المتوسط بالنسبة لأولئك الذين لم يلتحقوا بالمدرسة وللذين أتموا تعليمهم العالي، وأيضاً ولكن بطريقة هامشية بالنسبة

لأولئك الذين حصلوا أقل من التعليم الابتدائي. الأمر معاكس بالنسبة للإناث، فهو دون المعدل المتوسط لذوات التعليم الثانوي وبطريقة واضحة أكثر بكثير لذوات التعليم العالي.

الرسم البياني ٢٠١١ – الذكور، الإناث، والمجموع؛ معدل البطالة حسب المستوى التعليمي؛ ٢٠١٠



١٠. غير الناشطين

يمثل غير الناشطين اقتصادياً ٦٠,٥ في المائة من السكان في سن العمل، حيث تبلغ نسبة الإناث ٨٩,٩ بالمائة مقابل ٣١,٦ بالمانة للذكور. لذلك تمثل الإناث تقريباً ثلاثة أرباع السكان غير الناشطين. بالنسبة الى الذكور، السبب الرئيسي وراء غياب النشاط هو مشاركتهم في الدراسة بنسبة تقل عن ٥٠ في المائة. أما السبب الرئيسي وراء غياب النشاط عند الإناث (٧٦,٩ في المائة) فهو مشاركتهن في الأعمال المنزلية فيما تبرّر الدراسة نسبة ٩,٣ في المائة من غياب النشاط.

^٤ يعتبر الأفراد غير ناشطين، أو خارج قوة العمل، إذا كانوا لا يعملون أو كانوا عاطلين عن العمل، أي لا يسعون لإيجاد عمل. توجد مجموعة متنوعة من الأسباب وراء اختيار بعض الأفراد عدم المشاركة في القوى العاملة، وهي تشمل العديد من الأسباب مثل رعاية أفراد الأسرة والكبار في السن والمتقاعدين والمرضى والمعوقين أو بسبب ترددهم الى المدارس.

الجدول ٢,١٦ – غير الناشطين اقتصادياً حسب السبب والجنس؛ ٢٠١٠

الذكور	الإناث	الذكور والإناث	الذكور	الإناث	الذكور والإناث	الذكور	الإناث/المجموع
٩٥٥,٣	٥٣٤,٩	١,٤٩٠,٢	٤٦,٨	٩,٣	١٩,٢	٣٥,٩	التلامذة (الملتحقون)
٧,٧	١٤٤,٨	١٥٢,٤	٠,٤	٢,٥	٢,٠	٩٥,٠	الأسرة/ الأهل/ الزوج لا يسمح
٤٥٤,٨	٤,٤٠٧,٣	٤,٨٦٢,١	٢٢,٣	٧٦,٩	٦٢,٦	٩٠,٦	القيام بالأعمال المنزلية
١٠٨,٩	٢٤,٥	١٣٣,٤	٥,٣	٠,٤	١,٧	١٨,٣	متقاعد، لا يحتاج للعمل
٤٨٠,١	٥٩٨,٦	١,٠٧٨,٧	٢٣,٥	١٠,٥	١٣,٩	٥٥,٥	صغير جدا/ عجوز/ متقاعد
٣٦,١	١٧,٩	٥٣,٩	١,٨	٠,٣	٠,٧	٣٣,١	أمور أخرى
٢,٠٤٢,٩	٥,٧٢٧,٩	٧,٧٧٠,٨	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٧٣,٧	المجموع

الفصل ٢

التوصيات

إن أبرز سمات سوق العمل في اليمن هي ارتفاع مستوى الضغط الديمغرافي. في العقد الماضي، أدى ذلك إلى ارتفاع مجموع السكان بحوالي ٥,٢ مليون نسمة: ازداد عدد الأطفال في سن التعليم الإلزامي بنحو ٧٥٠ ألفاً، والسكان في سن العمل (١٥-٦٤) بنحو ٤,١ مليون. وتجاوز متوسط الزيادة السنوية في عدد السكان في سن العمل (١٥-٦٤) نسبة الأربعة بالمائة في السنة. وبما أن هذا النوع من النزعات قد هيمن في السنوات الثلاثين الماضية، لم يتمكن نمو العمالة من مواكبة القوة العاملة المتزايدة في البلاد، مما أدى إلى معدل مشاركة بنسبة ٣٣,٥ في المائة فقط لمجموع القوة العاملة. ويبقى الاقتصاد غير النظامي الذي يَتميّز بالمخالفات وبانعدام الحماية الاجتماعية (غياب العقود والتأمين الصحي وخطط التقاعد) هو الاقتصاد الفعلي لليمن، حيث تشكل الاناث فيه الأغلبية^١.

أما السمة الثانية في سوق العمل اليمني فهي ضعف المستوى التعليمي. مع اقتصاد اعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، لطالما أهملت المؤسسات والبنى التحتية اليمنية، وهو عامل قد انعكس بشكل واضح على النظام التعليمي في البلاد. وتشير تقديرات تقريبية تستند إلى البيانات الديموغرافية الصادرة عن قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة والمؤشرات المدرسية الصادرة عن وزارة التربية والبنك الدولي إلى أنه من أصل ٦٠٠ ألف صبي وفتاة يغادرون حالياً النظام المدرسي، أقل من النصف يكملون تعليمهم الإلزامي، وبين هؤلاء ١٨٠ ألفاً فقط يكملون تعليمهم الثانوي. وتكشف البيانات أيضاً عن أن نظام التعليم في اليمن لا يرقى بشكل كاف لإعداد شبابه لسوق العمل التنافسي.

تقريباً نصف القوة العاملة اليمنية (٥٤,٨ في المائة) لم تكمل تعليمها الإلزامي، ويشكل الأفراد الذين أكملوا على الأقل تعليمهم الثانوي أقل من ٣٠ في المائة. ولا يزال العجز

^١ يشير التعريف الدولي للقطاع غير النظامي إلى الطبيعة الفردية للمنشأة، وحجم العمالة فيها، وعدم تسجيل المنشأة تحت أي شكل من أشكال التشريعات الوطنية. باستخدام هذه المعايير، جميع مؤسسات القطاع الخاص التي توظف أقل من خمسة عمال، والتي تشكل أقله ٩٤ في المائة من مجموع المؤسسات في اليمن وفقاً لمسح العام ٢٠٠٢-٢٠٠٣، هي جزء من القطاع غير النظامي. أنظر منظمة العمل الدولية، ملخص السياسات - من العمل غير النظامي إلى العمل اللائق في اليمن، ٢٠١٣.

في المهارات عالياً جداً. ففي مسح أخير للقوة العاملة اليمنية (٢٠٠٣)، أفادت حوالي ٩٠ في المائة من المنشآت عن الصعوبات في إيجاد عمالة يمنية ماهرة، ولا سيما من ناحية اللغات الأجنبية، ومهارات المحاسبة، والمهارات الإدارية، ومهارات القيادة، واستخدام الحاسوب، ومهارات تشغيل المعدات، والمهارات الإلكترونية. وأفاد خريجون من التعليم الفني ومعاهد التدريب المهني عن الصعوبات التي يواجهونها في تشغيل الآلات والمعدات الكهربائية والميكانيكية.

إن العامل الأبرز الذي يتميز به سوق العمل اليمني هو غياب المرأة اليمنية عن السوق النظامي. فتحليل البيانات العائدة الى الأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠١٠ يعكس هذه المعضلة الكبيرة. في فترة الست سنوات تلك، ازداد عدد الذكور في سن العمل بنحو ٢٦٢ ألفاً في السنة. ومن أجل الحفاظ على ثبات نسبة العمالة لعدد السكان كما كانت عليه في العام ٢٠٠٤، كان لا بد من أن يرتفع متوسط عدد الذكور العاملين بحوالي ١٥٦ ألفاً في السنة.

في الواقع زادت عمالة الذكور بحوالي ١٦١ ألفاً، مما سمح بزيادة هامشية في نسبة العمالة لعدد السكان. وللوصول إلى الهدف نفسه، كان لا بد من أن ترتفع عمالة الاناث بنحو ١٤ ألفاً فقط في السنة. ولكن حتى هذه النتيجة المتواضعة جداً لم تتحقق، حيث ارتفعت نسبة العمالة عند الإناث بنحو ألف فقط في السنة. ونتيجة لذلك، انخفضت نسبة عمالتهم لعدد السكان الى ٤,٦ في المائة.

وفقاً للبيانات التي جرى تحليلها، في العام ٢٠١٠ كانت المرأة تمثل ١٢,٧ في المائة من القوة العاملة في البلاد، لكن ٧ في المائة فقط من المستخدمين، وبالتالي ٣٨,٩ في المائة من العاطلين عن العمل و٧٣,٧ في المائة من غير الناشطين. فقط ١٠ في المائة من الاناث بين ١٥ و ٢٤ سنة هن في القوة العاملة على الرغم من أن نسبة الفتيات اللواتي ما زلن في المدرسة منخفضة جداً وتبلغ ٢٤ في المائة؛ علاوة على ذلك، تمكنت فتاة واحدة من أصل أربع فتيات في القوة العاملة وفي نفس الفئة العمرية من العثور على وظيفة.

ما هي السبل للمضي قدماً

لا تزال البطالة، والأهم منها غياب العمل اللائق، وسوء العمالة، وسوق العمل الذي يفتقر إلى الإنصاف والأمن والكرامة الإنسانية، من أكبر التحديات التي تواجه المرحلة الانتقالية في اليمن؛ هذه جميعها تقوّض الاستقرار السياسي والأمن المستقبلي في البلاد. ومن المرجح أن يستمر الضغط السكاني على سوق العمل في اليمن في السنوات العشرين المقبلة، وقد يصبح فاضحاً أكثر. أما أول مرحلتين في أي تحول ديمغرافي فعادةً ما تُنتجان ما يُعرف بالعرض غير المحدود من العمالة قادر، بوجود استثمارات نوعية وكمية متماسكة، على تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية.

في حالة اليمن، سيبليغ متوسط السكان الذين سيصبحون في سن العمل حوالي ٦٥٠ ألفاً سنوياً، في حين أن التغيير المطلق للسكان في سن العمل سيبليغ حوالي ٤٧٠ ألفاً. والأمر الذي يبقى موضع تساؤل هو ما إذا كان سيتوفر لليمن ما يكفي من الموارد لخلق عدد كاف من الوظائف للذكور والإناث. ستعتمد التنمية الطويلة الأمد على وجود دولة يمنية قوية من شأنها إعادة إطلاق النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل لائقة من خلال توفير

أرضية حماية اجتماعية للجميع، وتأمين المساواة في فرص العمل مع التركيز على التمكين الاقتصادي للمرأة وتوظيف الشباب.

الترويج للعمال اليمنيين في دول مجلس التعاون الخليجي

ستشكّل عملية إعادة إنعاش عجلة النمو الاقتصادي المحلي في اليمن تحدياً كبيراً. وستظل الهجرة تلعب دوراً رئيسياً إذ إن الاستثمار لن يكفي لضمان عمالة كاملة للجيل القادم. لطالما كانت اليمن بلداً للهجرة حيث لعبت التحويلات دوراً محورياً في رفاهها الاقتصادي.^٢ ويتناقض معدل الفقر السائد والكثافة السكانية العالية نسبياً في اليمن مع "الفراغ" النسبي في باقي شبه الجزيرة العربية، وهو أمر يطرح تساؤلات بشأن قضايا العمالة اليمنية في الخليج. على مر السنين، أبرز وسائل تحسين الرفاه الاقتصادي اليمني التي جرى ذكرها هي قيام دول مجلس التعاون الخليجي بفتح أسواق العمل فيها أمام العمال اليمنيين. على المدى القصير والطويل، ستساعد التحويلات المالية في تعزيز الدخل في البلاد، وتساهم في استقرار اليمن، وهو أمر يصب في مصلحة جميع جيرانها في المنطقة.

لكن الحواجز التي تحول دون وجود مزيد من العمالة اليمنية في الخليج هي سياسية إلى حد كبير. ٣. في العام ٢٠١٠، بادرت الجهات المانحة الغربية في اليمن إلى إطلاق شراكة استراتيجية مع دول الخليج لمعالجة المخاطر الأمنية الناتجة عن الوضع في اليمن. واستندت آمالهم في رؤية مجلس التعاون الخليجي يعزّز القيادة الإقليمية إلى الاعتراف بأن "هذه الدول لديها موارد مالية كبيرة، وروابط ثقافية قوية مع اليمن، واتصالات مهمة ضمن شبكات النفوذ غير الرسمية." ٤ اليوم، لا تزال هجرة العمالة من أولويات جدول أعمال الحكومة الانتقالية في اليمن، ولا بدّ من ممارسة الضغوط على دول مجلس التعاون الخليجي على الصعيد السياسي كي تبذل المزيد من الجهود للتخفيف من بعض مشاكل البطالة في اليمن.

حتى لو عمدت دول مجلس التعاون الخليجي إلى التخفيف من قوانينها التنظيمية وفتحت الأبواب أمام العمالة اليمنية، سيظل ينقص عامل أساسي هو العمالة الماهرة. فالتعليم التقني والتدريب المهني يلعبان دوراً محورياً، باعتبارهما حجر زاوية لإعداد العمالة

^٢ لا تزال التحويلات من الخارج مصدراً رئيسياً للدخل بالنسبة إلى العديد من الأسر اليمنية، ويقال أنها تساوي الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن، وهي تساهم أكثر من المساعدة الإنمائية الرسمية. وتعتبر تحويلات المهاجرين أقل تقلباً من الاستثمار الأجنبي.

^٣ الملاحظات حول أسباب تتردد دول مجلس التعاون الخليجي في فتح أبوابها أمام المزيد من العمالة اليمنية كثيرة، منها المخاوف الأمنية، ومدى ملائمة العمال اليمنيين في ضوء النقص في المهارات، والخوف من "تنزيب" مواطني دول مجلس التعاون في ظل هيمنة العمالة الأجنبية، وأيضاً مزايا وجود العمال الآسيويين مقارنة بالعمال اليمنيين. يسود اعتقاد بأن العمال الأجانب الآسيويين في الخليج لا يحبذون البقاء في الخليج كما أن مطالبهم من الدولة قليلة. إن العمال اليمنيين على النقيض من ذلك، فهم أقرب ثقافياً من مواطني الخليج ويربطهم بهم التراث القبلي الخليجي، وهو عامل يثير مخاوف من نوع آخر وأكثر ديمومة من الهجرة مقارنة بالطراز الآسيوي، فيما لو فتحت تلك الدول أبوابها أمام الهجرة اليمنية.

^٤ راجع جيسيك فورسايت في "الفرص والعقبات أمام العمال اليمنيين في أسواق عمل دول مجلس التعاون الخليجي، تشاتام هاوس، أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ص ٣.

الماهرة. كما أن الإصلاحات والاستثمارات الجذرية في هذا القطاع بالغة الأهمية، فضلاً عن إشراك أصحاب العمل اليمنيين. وتحتاج هجرة اليد العاملة أيضاً إلى سياسات سليمة خاصة بها. ولتحقيق هذه الغاية، اتخذت منظمة العمل الدولية تدابير لتعزيز القدرة المؤسسية لدائرة العمال في الخارج في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في اليمن، وهدفها العمل كهيئة استشارية، وكمستودع للمعلومات والتحليل، وكهيئة مراقبة للإشراف على تنفيذ مبادرات الهجرة من اليمن.

نحو تمكين المرأة اقتصادياً

إن المفتاح لتحقيق الرفاه الاقتصادي في اليمن يكمن أولاً في تسخير قدرات القوة العاملة المحلية، وضمن ذلك استقلالية المرأة اقتصادياً وتمكينها. أما ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل اليمني فتجسده وصمة عار سلبية تلحق بالمرأة العاملة في المجال العام. لذلك، أي سياسة تنمية خاصة بالمرأة يجب أن ترافقها استراتيجية شاملة لمكافحة هذه التصورات من خلال الحملات الوطنية واسعة النطاق التي تشمل الأولياء وأصحاب العمل والمجتمع اليمني ككل، والتي تتحدى الصور النمطية التقليدية للمرأة. يجب أن تستفيد هذه الحملات من مشاركة المرأة في الثورة اليمنية ومن تزايد مشاركتها في المجال العام منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، ٥

وعلى المستوى المؤسسي، يتطلب إعداد المرأة اليمنية الشابة للانخراط في سوق العمل تغييرات واسعة النطاق وجذرية في نظام التعليم. وهذا ينطوي على الاستثمار في المدرّسات في المناطق الريفية، وتحديث المناهج الدراسية التي تعزز الصور النمطية الجنسانية الخاصة بالمرأة. ومن منظور التعليم العالي، يمكن أن يلعب قطاع التعليم التقني والتدريب المهني في اليمن دوراً رئيسياً في تزويد النساء اليمنيات بالشابات بالمهارات مع تعزيز عملية استيعاب المزيد من النساء في سوق العمل اليمني.

أما المنطق وراء ذلك فهو أن هذا القطاع يسمح بتنمية المهارات على نطاق واسع، وهو دور لعبته حتى الآن منظمات غير حكومية محددة في اليمن، وهي رغم نجاحها لديها تغطية وأثر محدودان في اليمن. إلا أن تأثير هذا القطاع يعتمد كلياً على أ) دعم ضخم ومنسق من قبل المانحين كي يستجيب هذا القطاع لاحتياجات سوق العمل اليمني ب) حملة وطنية ناجحة لإعادة تصنيف قطاع التدريب التقني والمهني فلا يبقى محصوراً بالعمل اليدوي الذي يهيمن عليه الذكور ج) والتوعية على نطاق أوسع في المحافظات الريفية اليمنية.

• خلال الانتفاضات، قادت المرأة اليمنية المسيرات والمظاهرات، ولعبت دور المحاضرة والمدرّبة، وشكلت الائتلافات والحركات، ومنذ ذلك الحين لعبت دوراً غير مسبوق له في تحديد مستقبل البلاد خلال مؤتمر الحوار الوطني في اليمن. لا شك أن زيادة المشاركة في الحياة العامة، وظهور عدد من النماذج النسائية التي يحتذى بها مثل توكل كرمان كانت لديها نتائج إيجابية، ولكن لا ينبغي المبالغة. لعل المرأة تتحدى التقاليد الاجتماعية في المناطق الحضرية ولكن في معظم أنحاء اليمن تسود أدوار الجنسين التقليدية، ولا بد لجهود التنمية من أن تعالج على وجه السرعة وضع السواد الأعظم من النساء العاملات في مجال الزراعة حيث ما زلن يعملن بدون أجر، ومواقفن لا تزال ضعيفة.

أي مسعى في المستقبل نحو تعزيز عمل المرأة يتطلب وبشكل ملح إجراء بحوث تقوم على حقائق قائمة وناشئة ميدانياً تأخذ بعين الاعتبار العادات اليمنية. ولمزيد من الشمولية، لا بد من إجراء مسح يقيم احتياجات السوق في اليمن ويقدر الدور الذي بوسع المرأة أن تلعبه داخل هذه الأسواق وفقاً للقيم اليمنية.

إن النسيج الاجتماعي في البلاد فريد من نوعه إلى حد أن أي افتراضات مستوردة من الخارج حول كيفية تحسين قابلية توظيف المرأة سوف تفشل إلى حد كبير في سياق حيث الفصل بين الجنسين سائد إلى حد كبير وحيث البنية المجتمعية معقدة جداً. تحتاج اليمن إلى استراتيجية دقيقة وتدرجية لو قدر للقوة العاملة النسائية المشاركة بشكل يتجاوز مجرد مشاركة النخبة المثقفة فتشمل أيضاً المرأة في المناطق الريفية وتضفي طابعاً رسمياً على عملها.

حتى الآن، سجلت منظمة العمل الدولية تجارب ناجحة في دعم قطاع التعليم التقني والتدريب المهني في إطلاق حملة لجذب مزيد من النساء إلى التدريب التقني والمهني. كذلك، شكّل تعزيز روح المبادرة الفردية لدى المرأة اليمنية إحدى استراتيجيات منظمة العمل الدولية في اليمن من خلال برامج رائدة حول المبادرة الفردية للمرأة مع معاهد التدريب التقني والمهني والمنظمات الشريكة الأخرى في اليمن.

لا يمكن توقّع نجاح أي من هذه التدخلات بدون إرادة سياسية حقيقية وخلق فرص عمل هادفة. تحقيقاً لهذه الغاية، ومنذ عام ٢٠١٢، كان النشطاء اليمنيون يكافحون لتحرير قانون يفرض استخدام النساء في جميع مواقع صنع القرار الحكومية في البلاد بنسبة ٣٠ بالمائة. على الرغم من وجود شكوك حول ما إذا كانت المحاصمة تساعد فعلاً في خلق المزيد من المساواة والإنصاف، على المدى القصير، مثل هذا القرار يمكن أن يعزز كثيراً من إمكانية صنع السياسات الحساسة على احتياجات المرأة اليمنية والتي تعالج عجزها في سوق العمل.

سوق العمل الذي يعزز عمالة الشباب

شارك في الانتفاضات التي حصلت في اليمن عام ٢٠١١ نصف الجيل الشاب (٤٨,١ في المائة) الذي لم يكن ملتحقاً بالنظام التعليمي والتربوي ولا بسوق العمل. هؤلاء الذين شكلوا نواة الانتفاضات اليمنية عام ٢٠١١ هم الطلاب اليمنيون والشباب الذين طالبوا بعقد اجتماعي أفضل يأخذ بالحسبان عملية دمجهم سياسياً واقتصادياً. وأكّد هذا التحليل على أن شاباً واحداً يعمل من أصل خمسة شباب في اليمن، واحد من أصل ثلاثة من الشباب الذكور وشابة من أصل أربعين. إن بطالة الشباب في اليمن ثلاث مرات أعلى من بطالة الكبار. ومن منظور ديموغرافي، يتطلب وجود عدد كبير من الشباب العاطلين عن العمل وغير الراضين عن وضعهم عناية فورية إذ إن هذه المجموعة قد تصبح في صلب الاضطرابات الشعبية في البلاد. اعتباراً من نهاية عام ٢٠١٣، قامت منظمة العمل الدولية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم الحكومة في وضع خطة عمل وطنية حول عمالة الشباب ٢٠١٤/٢٠١٦، وهو إطار يهدف إلى توجيه كل مبادرات استخدام الشباب في اليمن. ومن شأن دعم الحكومة الانتقالية والحكومة التي ستنتخب في المستقبل لتنفيذ خطة العمل قد يساعد في خلق سوق عمل يكون شاملاً ويعطي الأولوية لتوظيف الشباب اليمنيين. لكن تأثير هذا المسعى يعتمد إلى حد كبير على دمج الشباب

اليمنيين فعلياً في صنع السياسات، على أن يتخطى هذا الدمج مجرد "فتات رمزية" ويتجه نحو مشاركة حقيقية في الحياة السياسية في اليمن.

الانتقال من الكمية الى النوعية في الوظائف

لا تحتاج اليمن الى المزيد من فرص العمل وحسب بل الى وظائف أفضل في ظروف من الأمن والكرامة الإنسانية. وتشكل العمالة غير النظامية الاقتصاد الرئيسي في اليمن، مما يعني أن غالبية العمال اليمنيين يعملون بدون عقود أو فوائد صحية أو خطط تقاعدية أو منافع خاصة بالطفل، أو إجراءات الصحة والسلامة المهنييتين وهم بمعظمهم يعملون لساعات غير منتظمة. وفي القطاع غير النظامي، تمثل المرأة الحصة الأكبر من "العمال غير المرئيين" وهي ضعيفة بوجه خاص في المناطق الريفية حيث الوعي لحقوقها محدود جداً. في اليمن، يمتد الاقتصاد غير النظامي إلى الاقتصاد النظامي حيث لا وجود لأرضية الحماية الاجتماعية في غالبية المؤسسات اليمنية، عبر كل من القطاعين العام والخاص. إن انتقال اليمن من حالة البطالة وعدم النظامية نحو العمالة الكاملة والعمل اللائق يتطلب تحولاً في التفكير الاجتماعي والاقتصادي وفي السياسات والمؤسسات. وفي قلب هذه العملية قوة عاملة ترى ان الحكومة تعمل لمصلحتها. وقد أشار تحليل اقليمي حديث أجرته منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للكشف عن أكبر حالات العجز في النمو الاقتصادي الشامل للمنطقة الى الحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي على أنهما من أكبر النواقص التي تعوق النمو الاقتصادي الشامل^٦. واستناداً الى حوار اجتماعي لم يسبق له مثيل في إطار مؤتمر الحوار الوطني الأخير في اليمن، وموجة التحولات الانتقالية التي تجتاح المنطقة، هذه الفرصة سانحة أكثر من أي وقت مضى لجذب الشركاء الثلاثين (الحكومة والعمال وأصحاب العمل) لاجراء محادثات حول أرضية شاملة للحماية الاجتماعية في اليمن.

نموذج تنموي بديل: الاستثمار في التعليم ونظم رصد البيانات

لا يمكن صياغة هذه السياسات وتنفيذها بدون خط أساس موثوق به حول سوق العمل والظروف الاجتماعية والاقتصادية في اليمن. كما هو واضح في المنطقة، يوجد نقص في البيانات المنهجية والشاملة والقابلة للمقارنة، وهي ضرورية لبناء نظام معلومات موثوق به حول سوق العمل. ويجب أن يكون هذا النظام شاملاً ليس فقط لبيانات سوق العمل، بل أيضاً لجميع المعلومات اللازمة لتصميم وتنفيذ ورصد وتقييم سياسات التوظيف والعمالة وكذلك السياسات الصناعية. وينبغي أن يشمل نظام قاعدة البيانات والرصد مجموعة واسعة من المؤشرات والبيانات حول الديمغرافيا، والاقتصاد الكلي، والتعليم، والصحة. ويجب أن يحتوي النظام على المعلومات المخزنة والمتدفقة وأيضاً على برامجيات لإنتاج سيناريوهات حول سوق العمل والديموغرافيا، وهي أداة أساسية لمحاكاة تأثير سياسات العمل والعمالة البديلة. ومن شأن قاعدة البيانات أن تكون قاعدة لسياسات سوق العمل. وتحقيقاً لهذه الغاية، كانت منظمة العمل الدولية وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات الأخرى على مدى السنوات الماضية تدعم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في بناء قدرات وحدة لتحليل المعلومات الخاصة بسوق العمل وهي تعمل

^٦ منظمة العمل الدولية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إعادة التفكير في النمو الاقتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجة وشمولية، ٢٠١٢.

حالياً على التحضير للمسح المقبل للقوة العاملة اليمنية بعد المسح الأخير في عام ١٩٩٩. من المرجح أن تكون جهود التنمية في المستقبل أكثر فعالية عندما يتم تصميم التدخلات حول بيانات العمل الحالية التي تعكس الواقع الحالي في البلاد.

اليمن في حاجة إلى إيجاد نموذج إنمائي جديد يقود البلاد نحو مسار التنمية المستدامة التي من شأنها التغلب على الفقر وعدم المساواة، وانعدام الأمن. فالنمو الاقتصادي هو نتيجة مسار من التطور التكنولوجي والتنويع والتغيير الهيكلي، يقوده تراكم القدرات، من جهة، وتحويل هيكل الإنتاج، من جهة أخرى. فهذه قاعدة المعرفة في بلد يحدد ويحد من التكنولوجيات التي يمكن للبلاد اعتمادها، والهيكلية الإنتاجية المتنامية، وبالتالي المسارات الممكنة نحو النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. بشكل أكثر تحديداً، يتطلب تسريع النمو الاقتصادي وتحريك عمليات المواكبة الناجحة للتطور يتطلب تحويل الإنتاج من الأنشطة ذات الجودة المنخفضة إلى "الأنشطة ذات الجودة العالية"، أي القفز إلى مجموعات المعرفة الجديدة. من أجل القيام بذلك يحتاج البلد لدفع بنية المعرفة تجاه التنوع العالي ونحو التعقيد، أو، بعبارة أخرى، منح القوة العاملة الوافدة الخبرة والكفاءات التي تتطلبها التنمية الاقتصادية الناجمة عن السياسات الصناعية.

CARNEGIE, *Building a Better Yemen*, Charles Schmitz, 2012.

Central Statistical Organization, GOY, Labour Market Information System Programme, Ministry of Social Affairs and Labour. *Labour Demand Survey 2001-2002*.

CHATHAM HOUSE, *Opportunities and Obstacles for Yemeni Workers in the GCC Labour Markets*, Jessica Forsythe, 2011.

GOY, ILO & UNDP, *National Employment Youth and Employment Action Plan 2014/2016*.

ILO & CSO *Child Labour Survey*, 2010.

ILO & Ministry of Labor and Social Affairs, *A National Employment Agenda for Yemen, Towards an Employment Strategy Framework (Preliminary Draft)*, February 2009.

ILO, *Employment Trends for Women in Yemen*, 2004.

ILO, Policy Brief – *From Informality to Decent Work in Yemen*, 2013.

ILO, Policy Brief - *Women in Technical Education and Vocational Training in Yemen*, 2009.

ILO/UNDP, *Rethinking Economic Growth: Towards Productive and Inclusive Arab Societies*, 2012.

MARIE STOPES INTERNATIONAL, *Perceptions and Realities, Yemeni Men and Women and Contraception: Key Findings from a Knowledge, Attitudes and Practices Survey and Peer Ethnographic Evaluation Research Study Yemen*, 2008.

OCHA, *Yemen Humanitarian Response Plan*, 2013.

Population Division, *World population prospects: The 2012 revision, highlights*, United Nations, New York, 2013.

Republic of Yemen and World Bank, *Republic of Yemen Education Status Report, Challenges and Opportunities*, 2010.

Thiollet Helene, *From Migration Hub to Asylum Crisis: The Changing Dynamics of Contemporary Migration in Yemen*, Why Yemen Matters. Pub: Saqi, 2014.

UNDESA

UNDP, *United Nations Development Assistance Framework, Republic of Yemen*, 2012 – 2015.

UNICEF, *Accelerating Girls' Education in Yemen: Rethinking Policies in Teacher Recruitment and School Distribution*, 2007.

UNICEF, *YEMEN MENA Gender Equality Profile Status of Girls and Women in the Middle East and North Africa*, 2011.

Women and Globalization in the Arab Middle East, edited by Eleanor Abdella Doumato and Marsha Pripstein Posusney, 2003.

World Bank, EU, UN and Islamic Development Bank. *Joint Socio Economic Assessment for the Republic of Yemen*, 2012.



9 789226 291041

منظمة العمل الدولية
المكتب الاقليمي للدول العربية
بيروت - لبنان
هاتف: +٩٦١١ ٧٥٢٤٠٠
شبكة الانترنت: www.ilo.org/arabstates